# قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية

# وأثره على سيادة الدول

**إعداد**

**الدكتور/ عبد الكريم محمد الداحول**

**جامعة الملك عبد العزيز - جدة**

**ملخص:**

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأمريكية الخارجية، المعروف ب "فاتكا" والذي يفرض على البنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم الإبلاغ عن حسابات الأمريكيين لديها لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية ، ويفرض عقوبات قاسية على عدم الامتثال لمتطلباته وذلك بهدف الحد من التهرب الضريبي، ولكن هذا القانون لم يأخذ في الاعتبار القوانين النافذة في معظم دول العالم والتي تتعلق بالسرية المصرفية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بفرضه على الدول قد تنتهك مبادئ مستقرة في القانون الدولي كمبدأ إقليمية القوانين ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

الكلمات المفتاحية: قانون "فاتكا"، التهرب الضريبي، السيادة، دائرة الإيرادات الداخلية، الاتفاقيات الحكومية الدولية .

## Abstract

The United States of America issued the American Foreign Accounts Tax Compliance Act, known as “FATCA”, which requires banks and financial institutions around the world to report American accounts to The Internal Revenue Service, known as the “IRS”, and imposes harsh penalties for non-compliance with its demands, aiming to reduce tax evasion.

However, this law did not take into account banking confidentiality laws in force in most countries of the world. Moreover, the United States of America, by imposing that act on countries, may have violated established international law principles such as the territoriality principle and the principle of sovereign equality of states.

Keywords: FATCA, Tax evasion

, Sovereignty, Internal Revenue Service, intergovernmental agreements,

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ...

شهد المجتمع الدولي منذ فترة ليست بالبعيدة ولادة قانون جديد، كان مدار بحث ونقاش وجدال في الأوساط القانونية والسياسية، في شتى بقاع العالم. وقد صدر هذا القانون من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعروف اختصاراً ب "فاتكا"(١). Foreign Account Tax Compliance Act "FATCA"، أو قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية. وكان الغرض من إصداره، كما يقول داعموه، مكافحة التهرب الضريبي، الذي يتسبب بخسارة عشرات المليارات من الدولارات للميزانية الأمريكية. كما هذا يهدف القانون –بحسب واضعيه–إلى توفير المزيد من الشفافية والإفصاح لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) عن جميع الحسابات المالية التي يملكها أشخاص أمريكيون أو يدخلون في جزء منها وفق آليات ومعايير حددها القانون، وترتيب الآثار القانونية على ذلك.

وقد برزت الكثير من المخاوف حول تبعاته، ومنها تعارضه مع قوانين السرية المصرفية في العديد من الدول. كما أنه بإصدار هذا القانون بإرادة منفردة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وسريانه في أقاليم الدول الأخرى، قد يخرق مبدأً مستقراً في القانون الدولي، بإلزام تلك الدول بتطبيق متطلباته على بنوكها ومؤسساتها المالية مما يعني فرض القانون

[1] ) سنستخدم مصطلح "فاتكا" اختصاراً لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية.

الضريبي الأمريكي على دول العالم بأسره، بما قد يؤدي إلى انتهاك سيادة هذه الدول.

**أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث من الناحيتين العلمية والعملية، فمن الناحية العلمية يعد هذا البحث مرجعاً للقانونيين المهتمين بالتعرف على قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الخارجية، والأثر المترتب على تطبيقه على سيادة الدول. ومن الناحية العملية فإن البحث يساهم في تحديد أسلم الطرق للتعامل مع هذا القانون سواء من جانب الدول، أو من جانب الأفراد، أو البنوك والمؤسسات المالية، وذلك للحد من آثاره قدر المستطاع. فضلاً عن أن دراسة موضوع أثر هذا القانون على السيادة يكتسي أهمية بالغة لكونه لم يتم تناوله من قبل على نحو متكامل، على حد علمنا.

**إشكالية البحث:**

يثير تطبيق قانون "فاتكا" جملة من الإشكاليات لعل من أبرزها امتداد القانون الداخلي الأمريكي ليطبق في الدول الأخرى وبالتالي تعارضه مع القوانين النافذة في هذه الدول، التي وجدت نفسها ملزمة بتكييف قوانينها الداخلية معه، وبخاصة ما تعلق بالسرية المصرفية، حيث يتطلب منها إما إلغاء القوانين المتعلقة بالسرية المصرفية، وما يترتب على ذلك من فقدان البنوك والمؤسسات المالية للكثير من عملائها، أو عدم الالتزام به وتحمل التبعات التي نص عليها القانون ذاته. والسؤال إلى أي مدى يتعارض هذا

القانون مع مبادئ قانونية ثابتة، لعل من أهمها مبدأ إقليمية القوانين ومبدأ سيادة كل دولة على إقليمها؟ أي هل هناك تعارض وتأثير على سيادة الدولة وعلى القوانين النافذة على إقليمها؟

**تساؤلات البحث:**

يهدف البحث للإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض قانون "فاتكا" يتعارض مع سيادة الدول الأخرى؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدداً من الأسئلة لعل من أهمها: ما هو قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية؟ وما هي الفئات الخاضعة له؟ وما هو أثر هذا القانون على البنوك المؤسسات المالية حول العالم؟ وما هو الجزاء المترتب على عدم الالتزام به من جانب الدول والبنوك المؤسسات المالية والأفراد؟ وما هو الأثر المترتب على تطبيق قانون "فاتكا" على القوانين النافذة في الدول الملتزمة به وخاصة تلك المتعلقة بالسرية المصرفية؟ وهل يمكن التوفيق بين تطبيق هذا القانون ومبدأ سيادة الدولة على إقليمها والأشخاص المقيمين عليه؟

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة في إشكاليته وتساؤلاته، من خلال التعرف على:

- ماهية قانون "فاتكا" ومبررات إصداره والفئات الخاضعة له.
- الجزاءات المترتبة على عدم الالتزام به بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية والأفراد.
- مناهج أو نماذج الالتزام به والانتقادات الموجهة لكل منها.
- تأثيره على سيادة الدول الأخرى.
-تأثيره على صعيد الدول العربية.

**فرضيات البحث**

١- ليس أمام البنوك والمؤسسات المالية في جميع دول العالم من خيار سوى الالتزام بمتطلبات قانون "فاتكا".

٢- يؤدي الالتزام بهذا القانون إلى ضرورة تعديل القوانين المتعلقة بالسرية المصرفية في الدول التي ستلتزم به.

٣- ينتهك قانون "فاتكا" سيادة الدول كونه صدر بالإرادة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية وفرض على جميع الدول الوفاء بمتطلباته.

## منهج البحث

على ضوء الطرح المتقدم لموضوع البحث، وتساؤلاته وأهدافه وطبيعته، وجب الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي. فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي يعتمد على استعراض القواعد والاتفاقيات ذات الصلة بقانون "فاتكا"، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي يساعد على استقراء النصوص واستنباط النتائج، واستعراض الآراء الفقهية التي طرحت حول هذا القانون.

## خطة البحث

نتناول دراسة قانون "فاتكا" وأثره على سيادة الدول من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول الأول: القواعد الموضوعية لقانون "فاتكا"، والثاني: نماذج الالتزام بقانون "فاتكا"، والثالث: العقبات القانونية التي تعترض تطبيق قانون "فاتكا"، ثم الخاتمة تعقبها النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول: القواعد الموضوعية لقانون "فاتكا"

قانون الامتثال الضريبي (١) على الحسابات الخارجية (٢) هو قانون حديث النشأة، صدر في الثامن عشر من آذار/ مارس عام ٢٠١٠ وذلك كجزء من قانون حوافز التوظيف (٣)، وقد بدأ العمل به اعتباراً من أول تموز/ يوليو عام٢٠١٤(٤).

وقد حددت التعليمات التنفيذية جدولاً زمنياً لتطبيقه يبدأ في الخامس عشر من تموز/ يوليو ٢٠١٣، بتسجيل اتفاقات المؤسسات المالية الأجنبية وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته، ينتهي تحديد العملاء الذين تزيد ميزانيتهم عن الحد الأدنى من المبلغ المفروض (٥). وسوف نتناول في مطلبين مستقلين ماهية قانون "فاتكا" (المطلب الأول)، والجزاءات المترتبة على عدم الالتزام به (المطلب الثاني)، على النحو الآتي:

---

[1] ) يقصد بالامتثال الضريبي إفصاح المؤسسات المالية الأجنبية عن بيانات من يحملون الجنسية الامريكية من أفراد وكيانات مقيمين إقامة دائمة في الخارج وذلك عن طريق تقارير تبعثها المصارف الخارجية إلى مصلحة الضرائب الأمريكية بهدف احتساب الضرائب ومنع التهرب الضريبي. انظر: موقع المالية للعالم العربي، متاح على الانترنت: http://www.f2aw.com/fsubjects/tax_compliance.php. تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢٠ وانظر كذلك: آسيا هيري، عبد القادر بوعزة، نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية Fatca ودوره في الحد من التهرب الضريبي الدولي – اتفاقية تنفيذ قانون Fatca بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٣٤٤.

[2] ) فضلنا استخدام ترجمة عبارة: Foreign Account Tax Compliance Act بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية على الترجمة: قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، التي درج على استخدامها بعض الكتاب العرب.

[3] ) INCENTIVES FOR HIRING AND RETAINING UNEMPLOYED WORKERS متاح على الرابط: https://www.govinfo.gov/content/pkg/PLAW-111publ147/pdf/PLAW-111publ147.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/١٨

[4] ) إلياس بوزيدي، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية وأثره على المنظومة المصرفية السويسرية، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد السادس، ٢٠١٨، ص ١٠١. وكذلك: محمد فرح محمد عبد الحليم، أين نحن من قانون فاتكا؟، مجلة العدل، السنة ١٦، عدد ٤١، ٢٠١٤، ص ٣٧٩.

[5] ) انظر: آسيا هيري، عبد القادر بوعزة، المرجع السابق، ص ٣٤٣.

## المطلب الأول: ماهية قانون "فاتكا"

يتعين علينا لبيان ماهية قانون "فاتكا" تعريف هذا القانون، وبيان مبررات إصداره، ثم تحديد الفئات التي تخضع لأحكامه، وهو ما نتناوله في الفروع الثلاثة الآتية.

### الفرع الأول: تعريف قانون "فاتكا"

يعرف البعض قانون "فاتكا" بأنه، تشريع أمريكي يقضي بإلزام المؤسسات المالية الأجنبية وبصفة خاصة البنوك، بالكشف عن حسابات الأمريكيين –ومن في حكمهم–لديها الذين تزيد حساباتهم عن حدود معينة، لإدارة الضرائب الأمريكية، سواء أكانوا مقيمين أو غير مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، بغرض تحصيل الضرائب المستحقة عليهم (١).

فقانون "فاتكا" وفقاً لهذا التعريف يلزم البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، التي تقع خارج الولايات المتحدة بإرسال تقارير إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، تحتوي معلومات معينة عن الحسابات المالية التي تتعلق بدافعي الضرائب الأمريكيين. أو التي تتعلق بجهات أجنبية، يملك فيها دافعو الضرائب الأمريكيون نسبة معينة تزيد عن عشرة بالمائة. فإذا

[1] ) قريب من ذلك: حمد الحساوي، الكويت تلتزم بالفاتكا، دورية المصارف، اتحاد مصارف الكويت، العدد ١٢٨، يوليو ٢٠١٤، ص ٤.

امتنعت البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية عن تقديم المعلومات المطلوبة بموجب قانون "فاتكا" تتعرض للعقوبات المفروضة فيه (١).

ويعرف آخرون، قانون "فاتكا" بأنه قانون صادر عن الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الارتقاء بالأحكام الضريبية التي تلزم المواطنين الأمريكيين، عن طريق الإفصاح تفصيلياً عن دخولهم وأموالهم لحساب دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية والهدف المالي من وراء ذلك هو زيادة الايرادات الضريبية وتوفير قواعد معلوماتية عن المواطنين الأمريكيين المقيمين خارج نطاق الولايات المتحدة (٢). ويلاحظ على هذا التعريف، عدم قصره الهدف من قانون "فاتكا" على مواجهة التهرب الضريبي، وإنما وسع هدفه ليشمل زيادة العائد المادي للولايات المتحدة من الضرائب.

ونستخلص مما سبق من تعاريف أن قانون "فاتكا" هو قانون أمريكي يهدف لتوسيع نطاق تطبيق قوانين الولايات المتحدة الضريبية، بحيث يمتد تطبيقها إلى خارج إقليمها على المواطنين الأمريكيين –ومن في حكمهم–الذين تنطبق عليهم شروط تطبيقه، وذلك بإلزام البنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، بالإبلاغ عن دخول هؤلاء، واقتطاع الضريبة المتوجبة عليهم، وتحويلها لصالح الخزانة الأمريكية.

---

[1] ) سيد عطيتو، ياسر محمد، دور مصر في مواجهة تحديات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي "فاتكا"، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر تطبيق قانون فاتكا على أنظمة الاستثمار في مصر والدول العربية –محاسبياً - ضريبياً، القاهرة، ٢٠١٢ ص ١٦٦.

[2] ) مثقال عيسى مقطش، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) ودوره في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ٢٠١٣، ص ٢٥. وقريب من ذلك: مي حسن أحمد طوبار، مدى امتثال البنوك العاملة في مصر لضريبة فاتكا FATCA، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٢، العدد ٣، ص ١١٢.

وتأسيساً على ذلك يتطلب هذا القانون من البنوك والمؤسسات المالية إبلاغ دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية بجميع المعلومات المتعلقة بالأموال التي يمتلكها المواطنون الأمريكيون–ومن في حكمهم–الخاضعون للضرائب حسب القانون الأمريكي (١). وإن هدفه هو تتبع المعاملات المالية التي يقوم بها هؤلاء خارج نطاق الرقابة المالية لسلطات الضرائب الأمريكية في الخارج، وذلك بغرض فرض الضرائب على الدخول التي يحققونها، بغض النظر عن مكان الحصول على هذه الدخول (٢). وبالتالي إلزام البنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم باقتطاع الضريبة المتوجبة عليهم وتحويلها لمصلحة الخزانة الأمريكية.

## الفرع الثاني: مبررات إصدار قانون "فاتكا"

يرى البعض أن الدافع الرئيس وراء إصدار هذا القانون كان رفض أحد البنوك السويسرية في العام ٢٠٠٩ لطلب أمريكي بالكشف عن معلومات خاصة بحسابات مواطنين أمريكيين لديها (٣). وبعد ضغوط كثيرة مورست على البنك وافق على الكشف عن أكثر من ألف حساب أمريكي لديه ودفع

---

[1] ) سيد عطيتو، ياسر محمد، المرجع السابق، ص ١٦٥. وكذلك: مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١١٢.

[2] ) Bruce W. Bean & Abbey L. Wright , THE U.S. FOREIGN ACCOUNT TAX COMPLIANCE ACT: AMEERICAN LEGAL IMPERIALISM?, ILSA Journal of International & Comparative Law, Vol. 21:2, p.362
وانظر: حمد الحساوي، المرجع السابق، ص ٤. وكذلك: تركي مصلح مصالحة، تأثير قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) على حماية السرية المصرفية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠، ص ٣٧.

[3] ) Jane G. Song, The End of Secret Swiss Accounts?: The Impact of the U.S. Foreign Tax Compliance Act (FACTA) on Switzerland's Status as a Haven for Offshore Accounts, Northern Journal of International Law Business, Vol.35,Issue 3 Fall,2015, pp.695-696،.
وانظر كذلك: هدى كرماني، تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية في ظل السرية المصرفية – حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٥٠، ٢٠١٨، ص ٧١.

غرامة مالية كبيرة، لتسوية القضايا التي رفعتها الحكومة الأمريكية عليه، والتي تتهمه فيها بمساعدة أمريكيين على التهرب الضريبي (١)، عن طريق إنشاء حسابات وهمية لإخفاء الأصول الحقيقية لهؤلاء العملاء (٢).

وسواء اتفقنا مع الرواية السابقة أم لا، فقد قدمت العديد من التبريرات لإصدار هذا القانون لعل من أهمها (٣):

١-الحد من التهرب الضريبي (٤): فدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية تعاني من حالات التهرب الضريبي (٥)، من خلال التلاعب في بيانات حسابات الأمريكيين في الخارج (٦)، أو نقل الأنشطة المولدة للدخل إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وإخفاء أصول دخلهم في مؤسسات مالية تعمل

---

[1] ) Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, Transparency and Tax Evasion: Evidence from the Foreign Account Tax Compliance Act (FACTA),September 2017, p.26.
متاح على الرابط:
https://doi.org/10.1111/1475-679X.12293
تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١١/٢٧

[2] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٣. بينما يرى البعض أن قانون "فاتكا" عبارة عن سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تسخير دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية. انظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دراسة تحليلية للآثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (FATCA)، على المؤسسات المالية (دراسة ميدانية)، مجلة الفكر المحاسبي، العدد ٣، ٢٠١٤، ص ٧. وانظر ما سيأتي في المبحث الثاني.

[3] ) انظر للمزيد: عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني: أثر قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" على النظام المصرفي السعودي-دراسة ميدانية-مجلة: Global Journal of Economics and Business, Vol. 6, No. 2, 2019, P.307

[4] ) مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١١٩. وانظر: ايناس جمعة فهمي شكر، تطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية للبنوك، المتطلبات الأساسية والآثار وتطورات FATCA بالتطبيق على البنوك الأمريكية، المؤتمر الضريبي الثامن عشر: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلد ٤، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٤.

[5] ) بعض الدراسات تقدر وجود حوالي ١٧ مليون مكلف أمريكي في الخارج يتهربون من سداد الضرائب. انظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دراسة تحليلية للآثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (FATCA) على المؤسسات المالية (دراسة ميدانية)، مجلة الفكر المحاسبي، العدد ٣، ٢٠١٤، ص ١١.

[6] ) يقر البعض أنه قد يؤدي التنفيذ غير الفعال للقانون إلى استمرار التهرب الضريبي من خلال قنوات بديلة. انظر: Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, op. cit., p.16.

في الخارج (١)، وذلك للتهرب من دفع ضريبة الدخل. وبحسب بيانات دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية فإنها تفقد حوالي مائة مليار دولار سنوياً نتيجة للتهرب الضريبي في الخارج (٢)، ولذلك يعد قانون "فاتكا" محاولة لسد ثغرة التهرب من دفع الضريبة (٣).

وبناء على ما تقدم، فإن إصدار قانون "فاتكا" يهدف إلى الحد من هذه الظاهرة (٤)، من خلال أحكامه التي تهدف لتتبع المعاملات المالية التي يجريها الأمريكيون خارج الولايات المتحدة ولمراقبة حساباتهم (٥)، للحصول على الشفافية والإفصاح المطلوبين (٦) لجعل التهرب من الضرائب أكثر صعوبة (١) ولإلزام المكلفين المتهربين بدفع الضرائب المستحقة عليهم (٢).

---

[1] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٤.

[2] ) انظر: Jane G. Song, Op. Cit., p.690

[3] ) حمد الحساوي، المرجع السابق، ص ٤. وكذلك آسيا هيري، عبد القادر بوعزة، المرجع السابق، ص ٣٤٥.

وانظر: Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, The Long Arm of the U.S. Tax Law Participation Rates and Costs related to Mandated Information Sharing, May 2019, P.35.

متاح على الرابط:

https://acis.pamplin.vt.edu/content/dam/acis_pamplin_vt_edu/research/2019/Belnap.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/١٧.

[4] ) يرى البعض أن الولايات المتحدة استطاعت من خلال هذا القانون أن توجه المزاج الدولي ضد التهرب الضريبي، انظر للمزيد:

Jane G. Song, Op. Cit., pp.716-717.

[5] ) انظر: Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit.,p.353.

وكذلك: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٣٧. وانظر: مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١١٩.

[6] ) رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت في العام ٢٠١٥ على المرتبة الثالثة كأسوأ نظام قانوني من حيث الشفافية المالية، متخطية بذلك سنغافورة ولوكسمبورغ بينما حلت سويسرا وهونغ كونغ في المركزين الأول والثاني على التوالي. انظر: Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, op. cit. , p.12.

وعلاوة على ذلك يشير البعض إلى أن الولايات المتحدة استطاعت أن تفرض على دول العالم التعاون معها وتبليغها عن حسابات الأمريكيين، لكن هذه الدول لا تملك الامتياز نفسه. فالمالية الأمريكية ليس لها أن تجمع المعلومات ذاتها التي تطالب بها البنوك والمؤسسات المالية في دول العالم. انظر: مازن حمود، FATCA,

٢-تحسين وضع الميزانية الأمريكية: حيث تواجه الميزانية الأمريكية عجزاً داخلياً كبيراً، لذلك كان من الضروري محاولة تلافي هذا العجز من خلال سد جميع الثغرات أمام التهرب الضريبي حيث تجاوز الدين الفيدرالي سبعة عشر تريليون دولار (٣).

٣-ضمان أن يدفع المكلف ضرائبه كما هي متوجبة عليه دون أن يلجأ إلى الودائع أو الصناديق أو غيرها لإخفاء أمواله والتهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه (٤). وملاحقة حركة أموال المواطنين الأمريكيين، ومتابعة معلومات الحسابات البنكية والمالية للذين لديهم حسابات بنكية خارج الولايات المتحدة (٥)، لمحاربة عمليات غسيل الأموال (٦).

٤-تفعيل دور المؤسسات المالية الأجنبية وتفويضها باقتطاع الضرائب المستحقة على الأمريكيين، وتحويلها للخزانة الأمريكية، ومساعدتها في مواجهة عمليات التهرب الضريبي (٧).

---

GATCA, CRS: التنافس في الحرب على التهرب الضريبي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٢٩، آب / أغسطس ٢٠١٦

[1] ) مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١١٣.

[2] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٤. وكذلك: إلياس بوزيدي، المرجع السابق، ص ١٠٠. وكذلك: Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams,op. cit., P.35.

[3] ) Sean Deneault, FOREIGN ACCOUNT TAX COMPLIANCE ACT: A STEP IN THE WRONG DIRECTION,IND. INT,L & COMP. L. REV. , VoL. 24:3, 2014, P. 731.
وانظر: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٣٧. وكذلك: محمد فرح محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ٣٨١.

[4] ) عدنان أحمد يوسف، قانون الامتثال للضريبة الأمريكية، مجلة المصارف العربية، العدد ٣٨٩، أبريل ٢٠١٣

[5] ) مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١١٩.

[6] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٥.

[7] ) هدى كرماني، المرجع السابق، ص ٦٤. وكذلك: آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٥. وكذلك: مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١١٩.

وعلى الرغم من كل التبريرات السابقة، فإنه يبدو لنا أن الولايات المتحدة تسوق هذه التبريرات القانونية لتبرير هيمنتها المالية والاقتصادية على دول العالم، من خلال إلزام جميع البنوك والمؤسسات المالية في العالم أجمع بالعمل مخبرين وجباة ضرائب لدى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (١). وهذا يدل على دهاء السلطات الضريبية الأمريكية في جلب الموارد المالية بشتى الطرق القانونية، وبالتالي زيادة الموارد الامريكية من خارج حدود الإقليم الأمريكي، ولو على حساب سيادة الدول الأخرى (٢).

**الفرع الثالث: الفئات الخاضعة لقانون "فاتكا"**

تفرض القوانين الضريبية الأمريكية على كل شخص يحمل الجنسية الأمريكية عند بلوغه سن الثامنة عشرة أن يرسل إقراراً للسلطات الضريبية الأمريكية يتضمن إفصاحاً عن دخله. ويشمل هذا الواجب حتى الذين ليس لديهم دخل أصلاً، أو لم تكن هناك ضرائب مستحقة عليهم.

وتتفاقم مشكلة فرض ضرائب الدخل على جميع الأمريكيين في أنحاء العالم بسبب التعريف الواسع للأمريكي، حيث تمنح الجنسية الأمريكية بناء

---

[1] ) يرى البعض أن الولايات المتحدة بهذا القانون تتدخل بتطبيقه خارج النطاق الإقليمي لقوانين الضرائب الأمريكية وأنها تجعل من الدول والكيانات الأجنبية مخبري ضرائب لديها. انظر: Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit., P.2 . بينما يرى البعض الآخر أن هذا القانون رغم أنه يتعلق بالأشخاص الأمريكيين غير المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه لا يخاطبهم على نحو مباشر ولا يرتب عليهم التزامات ضريبية جديدة، فهو موجه أساساً إلى المؤسسات المالية الأجنبية للتعرف على حسابات الأمريكيين وتزويد دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية بالمعلومات عن هذه الحسابات. وعندما تمتثل المؤسسة الأجنبية لمتطلبات قانون "فاتكا" فإن نطاق القانون يتوقف عند هذا الحد. أما التبعات المترتبة على حصول دائرة الإيرادات الداخلية على هذه المعلومات فهي مسألة مستقلة وخارجة عن نطاق قانون "فاتكا" لكونها علاقة مباشرة بين الشخص الأمريكي ودائرة الإيرادات الداخلية وهذه العلاقة تخضع للقوانين الضريبية الأمريكية. تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦.

[2] ) انظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ٩.

على حق الإقليم (لكل من ولد على الإقليم الأمريكي حتى لو كان أبواه لا يحملون الجنسية الأمريكية)، وبناء على حق الدم، الذي بمقتضاه تمنح الجنسية لمن ولد لأبوين أمريكيين في دولة اجنبية، ونتيجة لذلك هناك العديد من "الأمريكيين العرضيين Accidental Americans"(١) حول العالم لأنه يصعب في كثير من الحالات تحديد ما إذا كان الشخص أمريكياً أم لا. وكل هؤلاء الأشخاص الذين "يعدون أمريكيين" متوقع منهم تقديم ملف الإقرار الضريبي إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (٢).

وبناء على ذلك، فقد أوجبت القوانين الضريبية خضوع الأشخاص الأمريكيين للضرائب سواء أكانوا مقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية أو غير مقيمين فيها. ويتوجب عليهم تقديم جميع البيانات عن دخولهم أياً كان مصدرها سواء من داخل الولايات المتحدة أو من خارجها من أجل تحديد نصيب كل شخص منهم من الضريبة، لأن ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبع مكان تولد الدخل (٣)، وإنما تتبع الجنسية بشكل أساسي، مما يسمح لسلطات الضرائب الأمريكية بفرض ضرائب على الدخل،

---

[1] ) وهم الذين ولدوا في الولايات المتحدة الأمريكية، فبحسب قانون الجنسية الأمريكي، من يولد فيها يعد – على نحو تلقائي -مواطناً أمريكياً، وذلك حتى وإن لم يستخرج جواز سفر أمريكي أو أية أوراق ثبوتية منها أو لم يعمل فيها أو لم يعش فيها إلا أياماً بعد ولادته، بل حتى لو لم يعلم أنه يعد أمريكيا. انظر: Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.353.
وانظر: فهد الثنيان، فاتكا قانون ضرائب جديد يلاحق غير الملتزمين خارج الولايات المتحدة، جريدة الرياض، العدد ١٦٨١٤، ٢٠١٤ متاح على الموقع: https://www.alriyadh.com/950599 تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢٥.

[2] ) Taylor Denson, Goodbye, Uncle Sam? How the Foreign Account Tax Compliance Act is Causing A Drastic Increase in the Number of American Renouncing Their Citizenship, 52 Hous., l., Rev. (2015)., p. 971

[3] ) وهو المبدأ الذي تأخذ به معظم الدول حيث ينطبق قانون الضرائب على جميع السكان مواطنين ومقيمين. انظر: بول مرقص، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية: الطبيعة القانونية والمفاعيل، مؤتمر قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين الخارجية، FACTA التشريعات النهائية والمستجدات، البحر الأحمر-الأردن، ١-٣ مارس ٢٠١٤، ص ١٥٦.

بصرف النظر عن مكان الإقامة، لذلك يلتزم كل من يحمل الجنسية الأمريكية بتقديم جميع البيانات عن دخله من جميع مصادره سواء داخل أو خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لإدارة الضرائب الأمريكية من أجل تحديد حصته من الضريبة (١). وقد صنف قانون الضرائب الأمريكي الأفراد الخاضعين للضرائب وبالتالي لقانون "فاتكا" إلى الفئات التالية (٢):

١-المواطنون الأمريكيون.

٢-حامل الجنسية الأمريكية وإن كان مقيماً خارج الولايات المتحدة الأمريكية أو مزدوج الجنسية.

٣-المولود في الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتخلى عن جنسيته (٣).

٤-المقيم بصفة قانونية مستمرة في الولايات المتحدة الأمريكية (حامل البطاقة الخضراء، Green Card).

---

[1] ) تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٣٧. وكذلك: Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit.,p.353. وانظر كذلك: Stjepan GADZO, Irena KLEMENCIC, Effective international information exchange as a key element of modern tax systems: promises and pitfalls of the OECD's common reporting standard, PUBLIC SECTOR ECONOMICS, 41 (2) - (2017) P.212
متاح على الرابط: http://www.pse-journal.hr/upload/files/pse/2017/2/gadzo_klemencic.pdf تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١١/٢٠ .
وانظر:
Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.362

[2] ) انظر تفصيلاً في تحديد حسابات الأفراد الخاضعة لقانون "فاتكا" الملحق الأول للاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة الأمريكية لتنفيذ قانون فاتكا، وخاصة القسم الثاني والثالث. على الرابط: https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/InformationExchange/Documents
وانظر: عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني، المرجع السابق، ص٣٠٧-٣٠٨. وانظر مقال: محافظ المصرف المركزي: "فاتكا" لن يؤثر سلباً على البنوك في الامارات. متاح على الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1050079/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢١.

[3] ) انظر فهد الثنيان، المرجع السابق. وكذلك ما سيأتي في هذا المبحث.

٥-المقيم في الولايات المتحدة وفقاً لمعيار الإقامة الطويلة لمدة لا تقل عن مائة وثلاثة وثمانين يوماً في آخر ثلاث سنوات.

٦-من يمتلك عنوان بريد أو رقم هاتف (ثابت أو متحرك) أو عنوان إقامة.

٧-من يقوم بتحويلات مالية بشكل دائم إلى حساب في الولايات المتحدة تعد مؤشراً على خضوع العميل للقانون.

أما بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية (١) الخاضعة لقانون "فاتكا" فهي:

١-المؤسسات الأجنبية التي يمتلك فيها شخص أمريكي أو أكثر حصة جوهرية تقدر طبقاً لقانون "فاتكا" بأكثر من عشرة بالمائة من إجمالي الحصص.

٢-المؤسسات التي يتجاوز رصيدها مبلغ المليون دولار.

٣-المؤسسات التي تتمتع بالجنسية الأمريكية.

٤-المؤسسات التي مقرها الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية.

٥-المؤسسات التي يكون بلد التسجيل أو المنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] ) انظر تفصيلاً في تحديد حسابات الكيانات الخاضعة لقانون "فاتكا" في المملكة العربية السعودية الملحق الأول للاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة الأمريكية لتنفيذ قانون فاتكا المذكورة أعلاه، وخاصة القسم الثالث والرابع. وانظر: رحاب محمد الهادي ابن نوبة، تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FACTA) على المؤسسات المالية الليبية، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، جامعة المرقب، كلية القانون بالخمس، ٢٠١٨، ص ٨٠.

٦-وجود تعليمات واضحة لتحويل الأموال من حساب المؤسسة إلى حسابات في الولايات المتحدة الأمريكية.

٧-صندوق بريد المؤسسة أو رقم الهاتف يحمل رقماً أمريكياً.

ولم يتوقف الأمر في قانون "فاتكا" على إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتقديم بيانات سنوية عن أولئك الأشخاص والكيانات المالية المذكورة آنفاً، بل إن في طياته ما يدل على إلزام مؤسسات أخرى (١) منها على سبيل المثال شركات التأمين ومؤسسات الاستثمار العائلي وصناديق الاستثمار (٢). فكلها ملزمة بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بحسابات الأشخاص الأمريكيين أو المقيمين إقامة دائمة في الولايات المتحدة الأمريكية (٣). ويترتب على عدم الامتثال لأحكام قانون "فاتكا" وعدم التعاون مع السلطات الأمريكية في وصولها إلى حاملي الجنسية الأمريكية أو البطاقة الخضراء (Green Card) تعرضها للجزاءات المنصوص عليها في ذلك القانون (٤).

وبمجرد التزام أية دولة برضاها بقانون "فاتكا" ودخول الاتفاقية الخاصة به دائرة النفاذ، فإنه يحق لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية،

---

[1] ) انظر تفصيلاً: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ٦.

[2] ) Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit., p. 35

[3] ) منى الدعيمي، أحمد بركات، تطبيق الفاتكا سيفتك بمبادئ قانون السرية المصرفية، جريدة الأنباء الكويتية، العدد ١٣٩٤٣، ٢٠١٤، متاح على الموقع: https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/390859/23-06-2013- وكذلك: آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، الرجع السابق، ص ٣٤٥. فبموجب قانون "فاتكا"، أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ثلاثة خيارات: إما الامتثال للقانون من خلال الدخول في اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، أو سحب الاستثمارات من الأوراق المالية الأمريكية لتجنب أي إبلاغ أو استقطاع وفقاً للقانون، أو تحمل ضريبة استقطاع بنسبة ٣٠ بالمائة على أي دخل من مصادر أمريكية. انظر: Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, op. cit, p.11.

[4] ) مثقال عيسى مقطش، المرجع السابق، ص ٢٤. وانظر: Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit., p.35

الوصول إلى الملتزمين بدفع الضرائب طبقاً لهذا القانون، عن طريق حكومة تلك الدولة أو من يمثلها، سواء وزارة المالية أو البنك المركزي، اللذين يقومان بدورهما بإبلاغ دائرة الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات المطلوبة، وذلك بعد الحصول عليها من الجهات الملتزمة بالإفصاح عن معلومات عملائها المطالبين بدفع الضرائب. وبناء على ذلك فإنه بانضمام الدولة لاتفاقية الالتزام بقانون "فاتكا" تصبح حكومتها هي الجهة الملزمة بتقديم المعلومات للحكومة الأمريكية (١).

وقد قامت البنوك والمؤسسات المالية بإصدار منشورات تتضمن الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القانون، من ذلك ما جاء في المنشور الإعلامي لعملاء أحد البنوك السعودية الذي شدد على أن من حق البنك في حال عدم توافر المعلومات التي يحتاجها عن العميل أن تتواصل معه للحصول عليها خلال مدة يحدد نظام البنك أقصاها. وفي حال عدم قيام العميل بتقديم المعلومات المطلوبة منه يحق للبنك أن يعتبره مواطناً أمريكياً، أو مقيماً في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تحقيقاً للغايات الضريبية، ويقوم على هذا الأساس بالإبلاغ عنه لدى الهيئة السعودية المختصة التي يجب عليها تقديم المعلومات إلى دائرة الإيرادات الداخلية في وزارة الخزانة الأمريكية (٢). وهنا يبرز التساؤل عن الجزاءات المترتبة على عدم الالتزام بقانون "فاتكا"؟

---

[1] ) مثقال عيسى مقطش، المرجع السابق ص ٢٤.

[2] ) بنك الراجحي، قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) –منشور إعلامي للعملاء الأفراد، متاح على الموقع: https://www.alrajhi-capital.com/-/media/Feature/AlRajhiCapital/PDFs/home-page-PDFs/FATCA-AR.pdf.

## المطلب الثاني: الجزاءات المترتبة على عدم الالتزام بقانون "فاتكا"

على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة ليس لها الولاية القضائية لفرض قوانينها على أرض أجنبية، فإن قانون "فاتكا" يلزم الأفراد والمؤسسات المالية والحكومات على الرضوخ لمتطلباته، من خلال التهديد بفرض جزاءات صارمة على عدم الالتزام به (١).

ويبدو أن البنوك والمؤسسات المالية وحتى الأفراد ليس لهم من خيار سوى الالتزام بهذا القانون وتطبيق أحكامه، لأن مخالفة هذه الأحكام سيترتب عليها عدم تمكن البنك أو المؤسسة المالية من تسوية أية معاملة مالية تتم بالدولار الأمريكي في العالم، وهذا يعني عم استطاعة هذه البنوك والمؤسسات من القيام بتعاملاتها الدولية (٢).

وبناءً على ذلك فإن عدم الالتزام بما يفرضه قانون "فاتكا" من التزامات يعرض المخاطبين بأحكامه لعقوبات شديدة سواء كان عدم الالتزام من البنوك والمؤسسات المالية أو من الأفراد على التفصيل التالي:

### أولاً: بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية:

يلزم قانون "فاتكا" البنوك والمؤسسات المالية بتزويد دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية بمعلومات عن حسابات عملائها ممن يتمتعون بالجنسية

---

[1] ) John S. Wisiachas, John S. Wisiackas, Foreign Account Tax Compliance Act: What It Could Mean for the Future of Financial Privacy and International Law, Emory International Law Review, Vol. 31:4,2017, p. 596.

[2] ) تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٥٨.

الأمريكية أو لديهم إقامة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذا تجاوز رصيد هذه الحسابات الخمسون ألف دولار أمريكي بالنسبة للأفراد، ومائتان وخمسون ألف دولار أمريكي بالنسبة للشركات. وفي حال عدم امتثال البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بالإفصاح عن هذه الحسابات فإنها ستتعرض لعقوبات صارمة (١)، تتمثل في احتجاز ما قيمته ثلاثون بالمائة من إجمالي عائدات أنشطتها في الولايات المتحدة الأمريكية (٢) فضلاً عن إيقاف التعامل مع المؤسسة المالية من قبل النظام المصرفي الأمريكي والبنوك المرتبطة به (٣).

وتفرض هذه العقوبة المالية الصارمة وغيرها من الغرامات على الجهة المتخلفة عن تقديم المعلومات المطلوبة وذلك في حال عدم مراجعة معلومات وبيانات العملاء للتحقق من امتثالهم لهذا القانون وتنفيذهم لالتزاماتهم بدفع الضريبة أو الإفصاح عن دخلهم وممتلكاتهم ومن ثم تقديم تلك المعلومات للسلطات الأمريكية. ويلاحظ هنا مدى الأعباء التي تلقيها السلطات الضريبية الأمريكية على البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية (٤).

---

[1] ) انظر للمزيد: Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, op. cit., p.11.
وانظر: محمد فرح محمد عبدالحليم، المرجع السابق، ص ٣٨٤.

[2] ) Sean Deneault, op. cit.,p.746.
وانظر: John S. Wisiachas, op. cit., p. 598.

[3] ) مثقال عيسى مقطش، المرجع السابق، ص ٢٤. وكذلك: ايناس جمعة فهمي شكر، المرجع السابق، ص ٤٢. وكذلك: آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، الرجع السابق، ص ٣٤٥. وكذلك: وسام حسن فتوح، قانون فاتكا والمصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٤٠٣، يونيو ٢٠١٤، ص ٥. وكذلك: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٥٨. وكذلك:
Jane G. Song, op. cit., p.703
وانظر: Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit., p.35

[4] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ذات الاشارة.

بالإضافة لكل ما تقدم هناك العديد من الآثار السلبية على المؤسسات المالية الأجنبية غير الملتزمة بقانون "فاتكا" لعل من أهمها، تصنيف البنك باعتباره مؤسسة مالية غير ملتزمة وما يترتب على ذلك من إساءة لسمعته (١). وخسارة البنك علاقته مع البنوك الأمريكية المراسلة (٢). والتأثير على علاقته مع المؤسسات المالية على المستوى العالمي (٣). وفوق هذا وذاك ستلجأ الولايات المتحدة لمقاضاة البنوك والمؤسسات المالية خارج حدودها والتي لا تلتزم بالإفصاح عن بيانات ومعلومات الأمريكيين لديها (٤). كل ذلك جعل العديد من البنوك والمؤسسات المالية تمتنع عن قبول عملاء أمريكيين جدد لديها وتغلق حسابات آخرين (٥). وبالمقابل فإن الالتزام بقانون "فاتكا" والاتفاقات الناجمة عنه يساعد البنوك على الارتقاء بتصنيفها لدى المؤسسات المالية الدولية وبالتالي ارتفاع تعاملاتها مع هذه المؤسسات (٦).

## ثانياً: بالنسبة للأفراد:

يجب على الأفراد الخاضعين لقانون "فاتكا"(٧) إبلاغ دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية بصفة دورية عن مبالغ الضرائب المستحقة عليهم من جميع مصادر دخلهم وسدادها. وإذا امتنع المكلف عن تقديم هذه التقارير أو

---

[1] ) Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, p. 15.

[2] ) انظر: عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني، المرجع السابق، ص ٣١٣.

[3] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، الرجع السابق، ص ٣٤٥ وانظر كذلك: Jane G. Song, op. cit., p.699

[4] ) إلياس بوزيدي، المرجع السابق، ص ٩٩.

[5] ) Taylor Denson, op. cit., p.992.
وانظر: John S. Wisiachas, op. cit., p. 599

[6] ) انظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٠.

[7] ) انظر ما سبق بالنسبة لفئات الأفراد الخاضعين لقانون "فاتكا". وكذلك: ايناس جمعة فهمي شكر، المرجع السابق، ص ٣٥ وما بعدها.

امتنع عن سداد الضرائب المستحقة عليه فإنه تفرض عليه غرامات مالية ضخمة (عشرة آلاف دولار بالإضافة إلى غرامة تصل إلى خمسين ألف دولار نتيجة استمراره في عدم الإبلاغ بعد إخطار مصلحة الضرائب، علاوة على ذلك فإن المبالغ التي تسدد عنها الضرائب نتيجة لعدم الإفصاح عن الأصول المالية الخارجية ستخضع لغرامة إضافية كبيرة تصل إلى أربعين بالمائة) (١)، وعقوبات قاسية أخرى، ويكون عرضة للملاحقة الجزائية التي قد تؤدي به إلى السجن (٢).

وتأسيساً على ذلك ينصح البعض من يريد التنازل عن الجنسية الأمريكية، إغلاق ملفه الضريبي أولاً، ومن ثم تقديم طلب التنازل عن الجنسية، وعند الانتهاء من إجراءات التنازل وصدور وثيقة فقدان الجنسية ستقوم السلطات الأمريكية المختصة فوراً بإرسال نسخة من الوثيقة إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، وإلى إدارة خدمات الهجرة والتجنيس (INS)، وإلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، وبدورها ستقوم هذه الدائرة، بفحص السجل الضريبي للشخص المتنازل عن الجنسية، وعند اكتشافها عدم إيفائه بواجباته الضريبية (سواءً بالإفصاح أو الدفع) خلال السنوات الخمس الماضية التي تسبق تنازله عن الجنسية(٣) ستقوم بالعديد من الإجراءات، .فبالإضافة إلى مطالبته بدفع الضريبة (مع الفوائد والغرامات) عن السنوات السابقة (٤)، ستقوم دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية ببيع جميع الأصول

---

[1] ) John S. Wisiachas, op. cit., p. 597
وانظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ١١. وكذلك عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني، المرجع السابق، ٣١١. وانظر للمزيد: ايناس جمعة فهمي شكر، المرجع السابق، ص ٣٨.

[2] ) Sean Deneault, op. cit.,p.760.

[3] ) بول مرقص، المرجع السابق، ص ١٥٨.

[4] ) رشيد خشانة، أثرياء الخليج بين الخضوع لقانون "فاتكا" أو التخلي عن البطاقة الخضراء، متاح على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١١/١٨.

التي يملكها بقيمتها السوقية قبل يوم التنازل عن الجنسية (كمنزله وعقاراته وأسهمه)، وستفرض ضريبة على جميع الأرباح الرأسمالية التي حققها ذلك الشخص من جراء تملكه لتلك الأصول. وبناء على ذلك ينصح البعض، طالب التنازل عن الجنسية الأمريكية تنظيف سجله الضريبي وإغلاقه أولاً ثم التقدم للتنازل عن الجنسية بشكل فوري قبل استحقاق ضرائب جديدة (١).

وتجدر الإشارة إلى أن الشخص الذي يتخلى عن جنسيته الأمريكية سيواجه صعوبة في الدخول إلى الولايات المتحدة وغالباً لن يمنح تأشيرة دخول إليها، وذلك كنوع من العقوبة على تنازله عن الجنسية لأسباب ضريبية (٢).

وكما هو واضح فإن هذا القانون لم يترك ولو ثغرة واحدة سواء بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية أو بالنسبة للأفراد للتهرب من الالتزام بأحكامه. فليس أمام المخاطبين بهذه الأحكام إلا الامتثال التام لجميع ما ورد فيه من التزامات.

## المبحث الثاني: نماذج الالتزام بقانون "فاتكا"

يعتمد قانون "فاتكا" على الاتفاقات المبرمة بين دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية والحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية للوفاء بنظام

---

[1] ) ونظراً لكون قانون الضرائب الأمريكي معقدا للغاية، ويحتوي من جهة على التزامات تفصيلية عديدة، ومن جهة أخرى على مخارج وحلول قانونية عديدة، فإنه ينصح بأن تتم عملية تنظيف السجل الضريبي عبر أحد المكاتب القانونية المتخصصة بقانون الضرائب الأمريكي، وتحديداً في الضرائب على الأمريكيين في الخارج، حتى يتم معالجة السجل الضريبي بشكل سليم وبأقل ضرر ممكن. انظر: بول مرقص، المرجع السابق، ص ١٥٥. وكذلك: فهد الثنيان المرجع السابق

[2] ) Taylor Denson, op. cit., p.979

الإبلاغ (١) في سنة مالية أو أية فترة إبلاغ مناسبة أخرى (٢). وقد فرضت تدابير إعداد التقارير المنصوص عليها في هذا القانون مجموعة متنوعة من التحديات على البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والحكومات جعلها تكافح من أجل الامتثال لمتطلباته (٣). وإلى وقت قريب وافقت حوالي أربعمائة ألف مؤسسة مالية (٤)، ومعظم دول العالم على الامتثال لنظام الإبلاغ وفقاً لمتطلبات قانون "فاتكا"(٥).

وكما سبق القول فإن قانون "فاتكا" يهدف أساساً لملاحقة دافعي الضرائب الأمريكيين المتهربين من دفع الضرائب المستحقة عليهم عن طريق إنشاء حسابات واستثمارات في الخارج. ونظراً لمبدأ إقليمية القوانين الذي يقضي بسريان القوانين داخل حدود الدولة التي أصدرتها (٦)، وأن امتداد قانون "فاتكا" ليطبق خارج الولايات المتحدة قد يتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأخرى، وللتغلب على هذه العقبة فقد لجأت الولايات المتحدة لعقد اتفاقات تلتزم بموجبها البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بتنفيذه (٧). وبما أن القوانين الداخلية في العديد من الدول تمنع إفشاء أسرار وبيانات

---

[1] ) Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, op. cit., p.12

[2] ) Elizabeth M. Valeriane, , IRS, Will You Spare Some Change?: Defining Virtual Currency for the FACTA, Valparaiso University Law Review, Vol. 50, Number 3, Spring 2016 , p. 885

[3] ) John S. Wisiachas, op. cit., p. 599.

[4] ) Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit., p.10

[5] ) موقع مصلحة الضرائب الأمريكية FACTA l Foreign Financial Institution (FFI) List Search/ and Download Tool، User Guide، July 2021، https://www.irs.gov/pub/irs-pdf/p5147.pdf

[6] ) انظر ما سيأتي في المبحث الثالث.

[7] ) Jane G. Song, op. cit., p.702 وانظر: حمد الحساوي، المرجع السابق، ص ٨.

العملاء (١) إلا في حدود القانون (٢)، لذلك كان الحل بأن تدخل الحكومة الأمريكية في شراكة مع حكومات الدول الأخرى من خلال اتفاقيات دولية لتنفيذه (٣) وفقاً للقانون الداخلي للدولة المتعاقدة (٤). وقد عرضت الولايات المتحدة على الدول نماذج لاتفاقيات تختار منها ما يناسبها. وتوفر هذه الاتفاقيات الحكومية الدولية، طريقة امتثال مناسبة لقانون "فاتكا" من جانب البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، دون أن تنتهك القوانين المحلية المتعلقة بالسرية المصرفية والخصوصية المالية (٥).

## المطلب الأول: النماذج المختلفة للاتفاقيات الحكومية للالتزام بقانون "فاتكا"

جادل البعض في الولايات المتحدة بعدم دستورية الاتفاقيات الحكومية التي تعقدها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى لتنفيذ قانون "فاتكا" باعتبار أن عقد الاتفاقيات الحكومية الدولية وفقاً للدستور الأمريكي يتم إما بمشورة الكونجرس وموافقة مجلس الشيوخ، أو من خلال سلطات الرئيس المحددة

---

[1] ) بموجب قوانين السرية المصرفية التي تعني التزام المصرف وجميع العاملين فيه بالمحافظة على أسرار العملاء وعدم اطلاع الغير عليها إلا وفقاً للقانون. للمزيد: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٤١.

[2] ) حمد الحساوي، المرجع السابق، ص ٨. وقد تباينت تشريعات الدول في موقفها من إمكانية اطلاع إدارة الضرائب على بيانات البنوك لملاحقة دخول المكلف الضريبي وفرض الضريبة عليه. فالقانون الفرنسي يسمح صراحة بذلك، بينما القانونان السويسري واللبناني يحظران على البنوك الإفصاح عن كل ما يتعلق بالعميل من معلومات وبيانات لدائرة الضرائب. وهناك بعض القوانين التي سكتت عن تنظيم هذه المسألة، وفي هذه الحالة يتم الرجوع إلى النصوص الواردة في القوانين الضريبية في تلك الدول. تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.

[3] ) Stjepan GADZO, Irena KLEMENCIC, 0p. cit., p.214
وللاطلاع على الاتفاقات انظر، https://home.treasury.gov/policy-issues/tax-policy/foreign-account-tax-compliance-act تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٢.

[4] ) وبالتالي تعديل القوانين الداخلية لتتماشى مع متطلبات قانون "فاتكا". انظر: Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit., p.36.
وانظر كذلك: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٥٦. وكذلك: حمد الحساوي، المرجع السابق، ص ٨.

[5] ) John S. Wisiachas, op. cit., p. 601.

دستورياً. وعدم اتباع هذه الاتفاقيات أياً من الطريقتين السابقتين، وإبرامها من قبل وزارة الخزانة الأمريكية يشوبها بعيب عدم الدستورية (١). ومع ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وزارة الخزانة بعرض ثلاثة نماذج أو مناهج من الاتفاقيات على الدول للالتزام بقانون "فاتكا" وهي:

**الفرع الأول: النموذج الحكومي، المعروف باسم** (Model 1 IGA):

أدركت وزارة الخزانة الأمريكية أن امتداد قانون "فاتكا" ليطبق خارج الولايات المتحدة، قد يتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأخرى، لذلك كان لابد من تعاونها مع حكومات هذه الدول للالتزام بهذا القانون (٢). ووفقاً لهذا النموذج، تلتزم البنوك والمؤسسات المالية في الدولة المتعاقدة بالتسجيل على الموقع الإلكتروني لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية على أن تقوم بالإبلاغ عن حسابات الأمريكيين لديها إلى مؤسسة حكومية وطنية في الدولة المتعاقدة (٣) والتي تقوم بدورها بإبلاغ وزارة الخزانة الأمريكية بتلك المعلومات (٤). أي أنه وفقاً لهذا النموذج تقوم الدولة بتوقيع اتفاقية مع وزارة الخزانة الأمريكية وهي التي تصرح من خلال إحدى الجهات الحكومية عن المعلومات التي تزودها بها البنوك والمؤسسات المالية الموجودة على أراضيها. (٥) وهذا النموذج يسهل على الدول المتعاقدة الامتثال لقانون "فاتكا" بحيث لا يعد مفروضاً عليها من دولة أخرى، كما أنه

---

[1] ) انظر: John S. Wisiachas, op. cit., pp. 604-et seq.

[2] ) Jane G. Song, op. cit., p.702

[3] ) Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit., p. 35.

[4] ) مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١٣٠.

[5] ) Sean Deneault, op. cit., pp.750-751

وانظر: آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٦. وكذلك: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٥٦.

يتجنب المشكلة القانونية المتمثلة في قيام البنوك والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعلومات الشخصية لعملائها إلى حكومة أجنبية (١) ولهذا النموذج مساران:

### أ-المسار التبادلي المعروف باسم (Model (1a) IGA):

وتتبعه بعض الدول الاوربية كبريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرها، حيث تقوم السلطات في هذه الدول بتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بتنفيذ قانون "فاتكا" مع وزارة الخزانة الأمريكية، تقوم بموجبها بالتصريح عن المعلومات التي تحصل عليها من البنوك والمؤسسات المالية لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، وفي المقابل تقوم الحكومة الأمريكية بتقديم المعلومات عن المكلفين بدفع الضرائب لهذه الدول ممن يحملون جنسيتها ولديهم حسابات في الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (٢). ويتطلب اتباع هذا المسار وجود اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي بين البلدين (٣). ويبدو لنا أن هذا المسار هو الأفضل من بين جميع الخيارات الأخرى، خاصة من حيث المحافظة -ولو شكلياً-على سيادة الدولة المتعاقدة مع الولايات المتحدة الأمريكية (٤). لذلك اختارت معظم الدول العربية اتباع هذا النموذج التبادلي من الاتفاقيات الحكومية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية (٥). لأن عدم

---

[1] ) John S. Wisiachas, op. cit., pp. 600- 601.

[2] ) انظر: إلياس بوزيدي، المرجع السابق، ص ١٠٤. وكذلك: رحاب محمد الهادي ابن نوبة، المرجع السابق، ص ٨٥.

[3] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، الرجع السابق، ص ٣٤٦. وكذلك: Jane G. Song, op. cit., p.703

[4] ) للمزيد انظر: ما سيأتي في المبحث الثالث.

[5] ) انظر مثلاً الاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) متاحة على الرابط: https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/InformationExchange/Documents/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١١/٢٠. وانظر: آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٨. حيث تشير إلى أن الجزائر قد اختارت هذا الأسلوب حيث وقعت الحكومة الجزائرية اتفاقية مع حكومة الولايات

قيام حكومات الدول بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع الحكومة الأمريكية للامتثال لقانون "فاتكا" يعني أنه يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية في هذه الدول الدخول في اتفاقات مباشرة مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية ضمن المواعيد المحددة فيه. كما يتعين على البنوك المركزية التعاون مع وزارة الخزانة الأمريكية والإبلاغ عن المؤسسات المالية غير المتعاونة في بلدانها (١). وبالرغم من أن هذا المسار يقضي بتبادل المعلومات بين طرفي الاتفاقية فإنه يبدو من غير المحتمل أن تكون البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية على استعداد للإبلاغ عن معلومات أصحاب الحسابات الأجنبية لديها لحكومات الدول المتعاقدة مع الولايات المتحدة مثلما تفعل بنوك ومؤسسات هذه الدول (٢)، لأن هذه الأخيرة لا تملك وسائل لإجبار البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية على الالتزام بهذه الاتفاقيات كتلك التي تملكها الولايات المتحدة.

**ب-المسار غير التبادلي المعروف باسم (Model (1b) IGA):**

وفقاً لهذا النموذج، يتم التصريح والإبلاغ من جانب واحد، أي من جانب الدولة التي وقعت على الاتفاقية مع وزارة الخزانة الأمريكية ولا يتضمن هذا المسار شرط المعاملة بالمثل حيث يقع الالتزام بالتعريف والإبلاغ على الدولة المتعاقدة مع الولايات المتحدة فقط (٣).

---

المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣ تلتزم بموجبها الجزائر بقانون "فاتكا" وتتضمن الاتفاقية تبادل المعلومات الضريبية بن البلدين. وانظر ما سيأتي في المبحث الثالث.

[1] ) عدنان أحمد يوسف، المرجع السابق، ص ٦٢-٦٣.

[2] ) Taylor Denson, op. cit., p.997.

[3] ) انظر: بول مرقص، المرجع السابق، ذات الإشارة. وكذلك: آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٦. وانظر: إلياس بوزيدي، المرجع السابق، ص ١٠٤. وكذلك: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٥٦.

**الفرع الثاني: نموذج الاتفاق المباشر مع وزارة الخزانة الأمريكية: المعروف باسم (Model 2 IGA):**

وبمقتضاه توافق الدولة المتعاقدة على السماح للبنوك والمؤسسات المالية العاملة على إقليمها بالالتزام بقانون "فاتكا" والاتفاقية الحكومية، على أن يقوم البنك أو المؤسسة المالية الأجنبية بتوقيع اتفاق تعاون مباشر مع دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وتقديم التصريح مباشرة لها (١). ووفقاً لهذا المنهج تقوم وزارة الخزانة الأمريكية بإرسال نماذج اتفاقات إلى البنوك والمؤسسات المالية ليجري التوقيع عليها والبدء بالالتزام بأحكام القانون من قبلها. ومن الدول التي اتبعت هذا المنهج، سويسرا واليابان والنمسا (٢). ويرى البعض أن دور الاتفاقية الحكومية هو أن تهيئ الأساس القانوني المطلوب للالتزام بقواعد قانون "فاتكا" دون الإخلال بالقوانين المحلية (٣).

ويبدو أن لبنان اتبع نموذجاً فريداً يختلف عن النماذج السابقة، فبالرغم من عدم توقيع اتفاقية دولية بين لبنان والحكومة الأمريكية، بشأن تنفيذ قانون "فاتكا"، فإن أكثر من مائة بنك ومؤسسة مالية لبنانية امتثلت لهذا القانون (٤)، تنفيذاً لتعميم مدير مصرف لبنان (٥) رقم ٨٩٧ الصادر في ٢٠١٣/١٠/٢٩.

---

[1] ) Sean Deneault, op. cit., pp.750-751
وانظر: إلياس بوزيدي، المرجع السابق، ذات الاشارة. وكذلك: مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١٢٩-١٣٠.

[2] ) Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.361

[3] ) بول مرقص، المرجع السابق، ص ٦-٧. وكذلك: آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، المرجع السابق، ص ٣٤٦.

[4] ) Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.362

[5] ) انظر: بشير النقيب، السرية المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٨، ٢٠١٧.

وفي جميع الحالات السابقة يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تدخل في اتفاق خاص مع وزارة الخزانة الأمريكية تلتزم بموجبه بتقديم تقارير سنوية عن كافة عملائها من أصحاب الحسابات الأمريكية، أو الكيانات الأجنبية التي يمتلك بها الأمريكيون حصصاً معينة لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، وأن تتبادل المعلومات المتعلقة بهم معها (١). وبمعنى آخر الرضوخ لجميع متطلبات قانون "فاتكا" دون أن يحق لهذه الدول أو البنوك والمؤسسات المالية التفاوض على نموذج آخر غير الذي تقدمت به الحكومة الأمريكية (٢) وهو ما يعني في النهاية "عولمة" قانون صدر بالإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية وإلزام جميع الدول بالوفاء بمتطلباته.

**المطلب الثاني: الانتقادات لنماذج اتفاقيات الالتزام بقانون "فاتكا"**

على الرغم من التبريرات (٣) الكثيرة التي ساقها أنصار قانون "فاتكا" وللنماذج المتبعة للالتزام بأحكامه، إلا أن ذلك لم يمنع آخرون من توجيه انتقادات (٤) صريحة لهذا القانون (٥)، وللمناهج المتبعة في الالتزام به، ولعل من أكثر الانتقادات وجاهة:

---

[1] ) آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، الرجع السابق، ص ٣٤٥. وانظر كذلك: Jane G. Song, op., cit., p.703

[2] ) من خلال قانون "فاتكا"، أجبرت الولايات المتحدة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم المعلومات إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية وبالتالي التخلص من الحاجة للتعاون الرسمي مع الدول التابعة لها. انظر: Steven A. Dean, BEYOND THE "MADE IN AMERICA TAX PLAN": GILTI AND INTERNATIONAL TAX COOPERATION'S NEXT GOLDEN AGE, Pittsburgh Tax Review, Vol. 18, 2021, p.349.

[3] ) انظر ما سبق في المبحث الأول.

[4] ) وصفه أحد المحامين الأمريكيين بأنه أسوأ قانون سمع به الأمريكيون على الاطلاق. انظر: John S. Wisiackas, op. cit., p. 586.

[5] ) Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op.cit.,p.335.

١-يفرض القانون على الدول تعديل قوانينها لتتماشى مع متطلباته، وخاصة تلك المتعلقة بالسرية المصرفية (١)، وهذا يعد تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للدول (٢).

٢-ينتهك هذا القانون سيادة الدولة لأنه يقوض عمل سلطاتها النقدية ويحد من سلطتها على القطاع المصرفي، فهو يعهد بعبء إنفاذ القوانين الضريبية الأمريكية إلى دول وكيانات أجنبية دون أي اعتبار لسيادة هذه الدول (٣)، فضلاً عن انتهاكه قوانين السرية المصرفية (٤) لأن السلطات الأمريكية ستطلع على جميع البيانات المتعلقة بالحسابات المصرفية للأمريكيين في بنوك ومؤسسات الدولة المالية (٥).

---

وقد واجه القانون معارضة شديدة على الصعيدين الداخلي والدولي، بسبب ما يرتبط به من تكاليف ومخاطر هروب رأس المال ومشاكل في التنفيذ، حتى أن البعض طالب بإلغائه. انظر: Jane G. Song , Op. Cit., p.702 وكذلك: John S. Wisiachas, op. cit., p. 604

[1] ) Carlo Garbarino – Bocconi, Giorgio MUSSA, Ewelina MIAZGA, FATCA LEGISLATION AND ITS APPLICATION AT INTERNATIONAL AND EU LEVEL IPOL | Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, July 202 , P.6 متاح على الرابط: https://www.europarl.europa.eu/committees/en/supporting-analyses/sa-highlights وانظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧. وكذلك رحاب محمد الهادي ابن نوبة، المرجع السابق، ص ٨٣.

[2] ) نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق المرجع، ص ١١. وانظر كذلك: محمد فرح محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ٣٨٣.
وانظر: Stjepan GADZO, Irena KLEMENCIC, op. cit., P.212

[3] ) انظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ٨. وانظر للمزيد: رحاب محمد الهادي ابن نوبة، المرجع السابق، ص ٧٣.حيث تشير إلى إن مثل هذا القانون العابر للحدود له أبعاد سياسية تفوق ما هو منشود منه اقتصادياً وضريبياً، فهو يعد تدخلاً في شؤون الدولة، بإلزامها بموافاة الولايات المتحدة بأسماء وحسابات العملاء الأمريكيين مما ينتج عنه ارباك القطاع المصرفي.

[4] ) Sean Deneault, op. cit. , p.735

[5] ) محمد الحايك، الفاتكا يهدد السيادة والسرية: وحده اتفاق حكومي يجنب البنوك المأزق، متاح على الانترنت: https://www.alraimedia.com/article/411737/ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١١/٢٦.
وانظر كذلك: Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, . op. cit., P.2

٣-إن الالتزام بتنفيذه يتطلب تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدى البنوك، لجمع المعلومات اللازمة عن العملاء الذين سيطبق عليهم القانون (١). وهذا الأمر يترتب عليه تكاليف باهظة تتحملها البنوك الملتزمة (٢)، على الرغم من أن عدد وقيمة حسابات العملاء لدى البنك، الذين يحملون الجنسية أو الإقامة الدائمة الأمريكية قد يكون ضئيلاً (٣). وقد واجهت البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة تكاليف أكبر (٤) لأن أعداد العملاء لديها والذين يمكن توزيع الأعباء عليهم قليل جداً، لذلك كان الضرر الواقع عليها أكبر من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى (٥).

٤-انخفاض أرباح البنوك والمؤسسات المالية الملتزمة بمتطلبات قانون "فاتكا" نتيجة ارتفاع تكاليف الالتزام بمتطلباته، وهروب أصحاب الحسابات الأمريكية إلى ملاذات ضريبية أكثر أمناً (٦).

٥-يفرض القانون على البنوك التأكد من جنسية عملائها والإبلاغ عنهم، وفي كثير من الأحيان يصعب تحديد المستهدفين بأحكامه بسبب شموله لفئات متعددة خاضعة لضريبة الدخل الأمريكية من مواطني الولايات المتحدة

---

[1] ) انظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ٨. وكذلك: ايناس جمعة فهمي شكر، المرجع السابق، ص ٣٤ وص ٤٣.

[2] ) Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williamsm op. cit., P.2
وانظر للمزيد: رحاب محمد الهادي ابن نوبة، المرجع السابق، ص ٨٣

[3] ) هدى كرماني، المرجع السابق، ص ٦٨.
وانظر كذلك: Elizabeth M. Valeriane, op. cit., p. 890

[4] ) Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle ,op. cit., p 11. حيث قدرت بعض المؤسسات المالية تكلفة الامتثال لقانون "فاتكا" بين مليون دولار وعشرة ملايين، بينما قدرت مؤسسات أخرى تكلفة امتثالها بما يتجاوز المائة مليون دولار.

[5] ) Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams,op. cit., p.27

[6] ) Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit.,:
P.31 . وانظر كذلك: محمد فرح محمد عبدالحليم، المرجع السابق، ص ٣٨٣.

الأمريكية بمن في ذلك الذين يحملون جنسية مزدوجة وأصحاب جوازات السفر الأمريكية أو الإقامة الدائمة (١).

٦-إن الالتزام بأحكامه يثقل كاهل أصحاب الحسابات الأمريكية (٢) الذين يعملون في الخارج (٣)، فهم يخضعون للضرائب الأمريكية والضرائب الأجنبية (٤). خاصة إذا لم يكن هناك اتفاقية عدم ازدواج ضريبي بين الولايات المتحدة والدولة التي يعمل بها من يخضع لهذا القانون. علاوة على ذلك لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظام ضرائب طوعي تتوقع فيه الحكومة من مواطنيها الأمريكيين الإبلاغ عن كل ما هو مطلوب منهم (٥).

وخلاصة القول، فإن هذا القانون-والاتفاقيات التي عقدت لتنفيذه-يهتم كما يرى منتقدوه بالمصالح الأمريكية دون النظر لمصالح الدول الأخرى، بل حتى لو أصابها الضرر جراء الالتزام به (٦). ويبدو أن الغرض الحقيقي من هذا القانون قد يكون القضاء على منافسة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية للبنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، كملاذات ضريبية، ويتجه المستهدفون بأحكامه للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع تسليمنا بكل ما سبق، وبالرغم من كل الانتقادات التي طالته، فإنه لا يمكن أن ننكر أن قانون "فاتكا" قد لفت أنظار قادة مجموعة العشرين

---

[1] ) هدى كرماني، المرجع السابق، ص ٦٩.

[2] ) فتكاليف الإقرار الضريبي وتكاليف إيداع الضريبة بطريقة صحيحة أدى بهؤلاء للاستعانة بالمحامين والمحاسبين مع ما يترتب على ذلك من مصاريف إضافية. انظر: Taylor Denson, op. cit., p.993.

[3] ) ودفع ذلك بعضهم للتخلي عن الجنسية الأمريكية. انظر: Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, op. cit., p.11

[4] ) Elizabeth M. Valeriane, op. cit., p. 890.

[5] ) Ibid

[6] ) نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧.

خلال قمتهم المنعقدة في العام ٢٠١٣ إلى أهمية التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية. فأعلنوا عن خطة للبدء في تبادل المعلومات تلقائياً بشأن المسائل الضريبية بين أعضاء مجموعة العشرين نهاية العام ٢٠١٥، وهو ما دفع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتتبني معيار عالمي موحد للتبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية في جميع أنحاء العالم (١). وهذا من شأنه أن يزيل العوائق القانونية للامتثال بتبادل المعلومات (٢)، بحيث تكون الاتفاقية الجماعية هي مصدر التزام الدولة وليس قانون دولة أجنبية. وهذا الموضوع خارج نطاق بحثنا.

## المبحث الثالث: العقبات القانونية التي تعترض تطبيق قانون "فاتكا"

واجه قانون "فاتكا" الكثير من العقبات القانونية والفنية أمام تطبيقه، وأثار الجدل السياسي والقانوني منذ صدوره ولايزال، خاصة وأن تطبيقه يصطدم بمبادئ قانونية ثابتة ومستقرة سواء على صعيد القانون الداخلي للدول أو على صعيد القانون الدولي. وقد عانت الدول العربية، شأنها في ذلك شأن بقية الدول، من آثار تطبيقه.

---

[1] ) Jane G. Song , op. cit., p. 716. وانظر كذلك: John S. Wisiachas, op., cit., p. 614

[2] ) Peter Nelson, CONFLICT OF INTEREST: RESOLVING LEGAL BARRIERS TO THE IMPLEMENT OF THE FOREIGN ACCOUNT TAX COMPLIANCE, Virginia Tax review, VOL. 32: 387, 2012, P. 416.

## المطلب الأول: العقبات القانونية التي تعترض قانون "فاتكا " على الصعيد الدولي

إن العقبة الأساسية أمام تطبيق قانون "فاتكا" تتمثل في انتهاكه الواضح لسيادة الدول، وللمبادئ الثابتة التي يقرها القانون الدولي. فضلاً عن تعارضه مع القوانين الوطنية للدول الأخرى المتعلقة بالسرية المصرفية وخصوصية البيانات ومحاولة الولايات المتحدة فرضه، متجاهلة قوانين هذه الدول، المرغمة على الامتثال لأحكامه حتى لو اتخذ شكل الاتفاقية الدولية لتفادي الجزاءات التي يفرضها في حالة عدم الامتثال.

### الفرع الأول: تعارض قانون "فاتكا" والقوانين الداخلية لبعض الدول

تتبنى القوانين الداخلية في العديد من الدول قواعد من شأنها حماية بيانات المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، وعدم جواز إفشائها أو الإبلاغ عنها لأية جهة، وتفرض الجزاءات المناسبة على من يفشي أسرار العملاء. وقد بدأت محاولات الولايات المتحدة فرض قوانينها الوطنية ومد تطبيقها خارج اقليمها على الدول الأخرى بذرائع شتى حتى قبل إصدار قانون "فاتكا". ففي قضية بنك BNP Paribas فرضت السلطات الأمريكية عقوبات قاسية عليه لأنها وجدته قد تهرب من العقوبات الامريكية المفروضة على بعض من الدول (١)، المدرجة في القائمة السوداء (٢). فقد اعتبرت أن العمليات المالية التي تتم بالدولار الأمريكي، بين أية دولتين تقع تحت رقابتها

---

[1] ) السودان وإيران وكوبا، انظر: إلياس بوزيدي، المرجع السابق، ص ٩٩.

[2] ) رغم أن دائرة الالتزام في البنك قد نبهت إدارة البنك بوجود تسعة بنوك عربية على لائحتها تقوم بعمليات تصفية بالدولار لصالح بنوك سودانية، وأن هذه الممارسات تشكل التفافاً على الحظر الأمريكي على السودان بالتعامل بالدولار. بول مرقص، المرجع السابق، ص ٣٥.

باعتبار أنه يجب أن تتم تسويتها عن طريق المقاصة من خلال النظام المالي الأمريكي. وبذلك تستطيع أن تبسط سيادتها على حساب الدول الأخرى بطريقة انتهازية (١). وقد تسببت هذه القضية بنقاشات قانونية وسياسية واقتصادية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تساؤلات حول النظام المالي العالمي ومسألة امتداد القانون الأمريكي خارج الحدود الأمريكية (٢).

ومنذ فضيحة (٣) بنك USB خضع العديد من البنوك السويسرية لتحقيق جنائي من قبل النيابة العامة بدعوى أنها تساعد المواطنين الأمريكيين على التهرب من دفع الضرائب (٤). ونتيجة للضغوط الأمريكية فقد تم إغلاق بنك (Wegelin) (٥)، الذي يعد أقدم بنك سويسري، حيث أعلن

---

[1] ) وبناء على ذلك فإن السلطات الأمريكية تعتبر أن لها الحق بالرقابة على جميع العمليات المالية التي تتم بالدولار الأمريكي –وهذه العمليات تشكل نحو ثمانين بالمائة من العمليات في العالم-وأن لها الحق بأن تعرف من المستفيد النهائي من العملية، "وهذا يمهد الطريق –نظراً لقدرتها في مجال المعلوماتية-لجعل قانونها الداخلي ينطبق على جميع دول العالم". واستناداً لهذا التفسير الأمريكي تصبح الولايات المتحدة طرفاً في جميع العمليات المالية التي تتم بالدولار الأمريكي دون أي اعتبار لإرادة الأطراف المتعاقدة. وقد تمسك مصرف BNP Paribas بأنه احترم جميع القوانين الفرنسية والسويسرية، ولكن السلطات الأمريكية اعتبرت أن تسوية العمليات في الداخل الأمريكي ولكونها كانت تتم بالدولار الأمريكي فإن ذلك يجعل القانون الأمريكي واجب التطبيق، واستناداً إلى ذلك كان يجب على المصرف أن يعلم بأن العمليات التي يجريها هي عمليات غير قانونية. بول مرقص، المرجع السابق، ص ٣٤-٣٥

[2] ) بول مرقص، المرجع السابق، ص ٤٨. وانظر كذلك:
Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, op. cit. p. 2

[3] ) Pascal Fletcher & Lisa Jucca, UBS, U.S. Settle Tax Evasion Case, REUTERS, Aug. 12, 2009
http://www.reuters.com/article/2009/08/12/us-ubs-tax-idUSTRE57B2CF20090812
تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٥١.
وانظر: Stjepan GADZO, Irena KLEMENCIC, op. cit., p.213
وانظر للمزيد: هدى كرماني، المرجع السابق، ص ٧١.

[4] ) Sean Deneault, op. cit.,p.739

[5] ) Nate Raymond & Lynnley Browning, Swiss Bank Wegelin to Close After Guilty Plea, REUTERS, Jan. 4, 2013,
http://www.reuters.com/article/2013/01/04/us-swissbank-wegelinidUSBRE9020O020130104 تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١١/٢٥.

إفلاسه بعد أن اتهمته حكومة الولايات المتحدة بمساعدة المواطنين الأمريكيين على التهرب الضريبي من خلال الحسابات الخارجية. ولتفادي مصير بنك (Wegelin)، تفاوضت الحكومة السويسرية مع الولايات المتحدة في العام ٢٠١٣ على اتفاقية لمنع ملاحقة البنوك الأخرى، قضت بأن تتقدم البنوك السويسرية طوعاً بالكشف عن أموال الأمريكيين لديها وأن تدفع الغرامات المستحقة عليها (١).

وقد هيأت هذه السلسلة من الأحداث لخضوع سويسرا والبنوك السويسرية، لقانون "فاتكا" مع ما يتضمنه ذلك من تعديل لقانون السرية المصرفية الذي كان مصدر قوة للاقتصاد السويسري. (٢). وفي الوقت الذي ينظر فيه النظام القانوني الأمريكي إلى قوانين السرية المصرفية للبنوك الأجنبية على أنها تعزز وتسهل النشاط غير القانوني، فإن القانون الأمريكي نفسه يوجب على البنوك عدم الكشف عن معلومات العميل لطرف ثالث، إلا عندما يتعلق الأمر بتحقيق حكومي (٣).

ومما يلفت الانتباه أن الاتفاقية الأمريكية السويسرية بشأن تنفيذ قانون "فاتكا" تنص على التبادل التلقائي للمعلومات من الطرف السويسري دون الطرف الأمريكي أي لم تتضمن الاتفاقية شرط المعاملة بالمثل (٤).

---

[1] ) Jane G. Song, op. cit., p. 699.

[2] ) فقد كان قانون البنوك السويسري (The Swiss Banking Act) يمنع الأفراد والكيانات الأخرى من إفشاء المعلومات المالية لحكومات أجنبية. كما أن السرية المصرفية محمية بموجب القانون المدني وقانون العقوبات السويسريين ([٢]). وهذه الحماية القانونية السويسرية للسرية المصرفية جعلتها وجهة جذابة للأمريكيين الساعين للاستفادة منها وللتهرب من الضرائب. انظر:-Jane G. Song, op. cit., pp.691-692

وانظر: .Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.349

[3] ) Jane G. Song, op. cit., pp.692-693.

[4] ) انظر ما سبق في المبحث الثاني.

وكل ذلك ما كان ليحصل لولا الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة على البنوك والحكومة السويسرية (١).

ولا مراء في أن قانون "فاتكا" يصطدم بالعديد من قوانين الدول التي تتعلق بالسرية المصرفية (٢)، فهو في شكله الحالي يُقوِض القوانين التي سنتها الدول حول السرية المصرفية وخصوصية البيانات وأنظمة الضرائب (٣) ففي هذه الدول التي تتعارض قوانينها مع متطلبات قانون "فاتكا" يتعين عليها الاختيار بين تعديل قوانينها الوطنية للتوافق معه، أو مواجهة عقوبات عدم الامتثال، وفي كثير من الحالات، تجبر الدول على الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ قانون "فاتكا"، والتخلي عن تقاليد السرية المصرفية وخصوصية البيانات، هرباً من العقوبات التي يفرضها هذا القانون. وقد تأثرت بعض الدول –التي يشار إليها باسم الملاذات الضريبية كلبنان وسويسرا وسنغافورة–أكثر من غيرها بقانون "فاتكا" بسبب قوانينها الصارمة المتعلقة بالسرية المصرفية وقوانين الخصوصية المالية فبدأت تتخلى عن تقاليدها القديمة والامتثال لمتطلبات هذا القانون (٤).

---

[1] ) Jane G. Song, op. cit., p.706.

[2] ) انظر محمد الحايك، المرجع السابق. وكذلك عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني، المرجع السابق، ص ٣١٣. وانظر عكس ذلك: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٦٤. وكذلك: Stjepan GADZO, Irena KLEMENCIC, op. cit.,p.213

وانظر: محمد فرح محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ٣٨٥. حيث يرى أنه إذا أرادت البنوك والمؤسسات المالية الإذعان لقانون "فاتكا" فيمكنها أن تطلب من عملائها الذين ينطبق عليهم هذا القانون، الموافقة على رفع السرية المصرفية عن حساباتهم مع الحق في إبلاغ دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية بهذه الحسابات، وبذلك يكون هذا الاجراء قد تم بعلمهم ورضاهم، ودون تعارض مع قوانين السرية المصرفية.

[3] ) Peter Nelson, op. cit., p. 413. وحتى القوانين الأمريكية ذاتها. انظر:
John S. Wisiachas, op. cit., p. 587.

[4] ) John S. Wisiachas, op. cit., pp. 609- 610.

**الفرع الثاني: تعارض قانون "فاتكا" ومبدأ سيادة الدولة واستقلالها**

ولا يقتصر أثر قانون "فاتكا" على القوانين الداخلية للدول الملتزمة به بل يتعارض مع قواعد ثابتة ومستقرة في القانون الدولي. حيث تعترف قواعد هذا القانون، بالسلطة العليا للدولة في نطاق إقليمها. وبناء على ذلك فإن الشخص أو الشيء الذي يدخل إقليم الدولة أو يوجد عليه يخضع تلقائياً لسلطتها، وهو ما يعبر عنه بمبدأ الإقليمية الذي يقضي بسريان القاعدة القانونية على كل ما يقع على إقليم الدولة وعلى جميع الأشخاص المقيمين فيه، فيخضع لحكم هذه القاعدة كل من المواطن والأجنبي. وبالمقابل عدم سريان هذه القاعدة القانونية خارج حدود إقليم الدولة (١). وتأسيساً على ذلك تقضي قواعد القانون الدولي بأنه لا تستطيع أية سلطة أجنبية أن تمارس أي سلطان داخل نطاق إقليم الدولة المستقلة، "إذ إن سلطان الدولة على إقليمها سلطان مانع وانفرادي"(٢). ومع وضوح هذا المبدأ، فإن الولايات المتحدة تفرض تشريعها الخاص على جميع دول العالم بالمخالفة للقاعدة القانونية التقليدية المتمثلة في سريان التشريع داخل إقليم الدولة التي أصدرته (٣)، كما تلزم الدول الأخرى إما القبول بامتداد القانون الأمريكي ليطبق على إقليمها، أو تتعرض بنوكها ومؤسساتها المالية للجزاءات المقررة في هذا القانون.

ويدعم المبدأ السابق مبدأ آخر، هو مبدأ سيادة الدولة واستقلالها (٤)، فالدولة المستقلة هي الدولة السيدة القادرة على ممارسة مظاهر سيادتها على

---

[1] ) محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على السيادة الوطنية، منتدى محامي سوريا، ٢٠٠٦/٤/١٩

[2] ) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٥، ص ٤٩٩

[3] ) انظر: Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.334
وقريب من ذلك: Stjepan GADZO, Irena KLEMENCIC, op. cit., p.213

[4] ) سهيل حسين الفتلاوي، الموجز في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٨٢-١٨٣.

الصعيدين الداخلي والخارجي بحرية ودون تدخل من أحد (١). فلا يقتصر مفهوم السيادة على حق الدولة في التحرر من التدخل الخارجي، وإنما أيضاً هناك واجب الامتناع عن تقويض قوانين الدول الأخرى ذات السيادة (٢).

ولايزال مبدأ سيادة الدولة واستقلالها أحد أهم المبادئ المسلم بها في القانون الدولي المعاصر، ويعد من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي في الوقت الحاضر (٣). وتأسيساً على ذلك نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية (الفقرة الأولى) التي حددت المبادئ التي تلتزم بها الهيئة وأعضاؤها في سعيهم من أجل تحقيق أهداف الأمم على أن "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها".

ويترتب على التسليم بمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول أن لكل دولة مجالها المحفوظ (٤)، بحيث تتولى القوانين الداخلية لكل دولة، مهمة حكم وتنظيم العلاقات داخلها، ومن هذه القوانين تلك المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والمالية. فكل دولة حرة في إصدار التشريعات التي تراها ضرورية وملائمة لتنظيم شؤونها الاقتصادية والمالية. ولا يجوز لأية دولة التعرض لهذه المسائل وكل انتهاك لها يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة (٥). ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يكرس ويكمل

---

[1] ) وليد عبد الرحيم، مفهوم السيادة في القانون الدولي، متاح على الرابط:
http://www.ssnp.info/index.php?article=16294 تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١١/٢٠.
وانظر: سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص ١٢٩.

[2] ) Peter Nelson, op. cit., p. 413.

[3] ) صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص ٥٨٥

[4] ) تسلم قواعد القانون الدولي بأن للدولة مجالاً محفوظاً أو اختصاصاً داخلياً بحتاً، أو اختصاصاً بالمسائل المتعلقة بصميم الاختصاص الداخلي (المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة).

[5] ) نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/39/103) لعام ١٩٨١ على انه " لا يحق لأية دولة ... أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي سبب كان، في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى ومنها ... حق الدولة في تقرير نظامها ... الاقتصادي ... بحرية"

مبدأ المساواة في السيادة كونه قد انبثق عنه (١). فلكل دولة سيادتها على إقليمها، "وهذه السيادة تعني انفراد كل دولة بمباشرة الاختصاصات والسلطات المتفرعة عن هذا المبدأ على إقليمها الوطني"(٢) ويترتب على ذلك منع الدول من التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، لأن هذا التدخل يعد انتهاكاً لسيادتها (٣) وبالتالي لا يجوز إرغام دولة على اتخاذ مسلك معين في مسألة اقتصادية أو مالية بما يتناقض مع سياساتها وتوجهاتها العامة في هذا المجال. ويكاد يكون النظام القانوني الأمريكي، النظام الوحيد في العالم الذي يحاول فرض احترام قوانينه الداخلية خارج النطاق الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأخرى (٤)، وآخر ما تمخض عنه كان إصدار قانون "فاتكا" الذي تحاول من خلاله الولايات المتحدة فرض المزيد من الرقابة الأمريكية على العمليات المالية في العالم والتدخل لتغيير القوانين الراسخة في العديد من دول العالم (٥).

وهذا التدخل غير مشروع بشكل خاص، لأن الولايات المتحدة لم تقدم فرصة كافية للدول الأخرى للتعبير عن آرائها حول قانون فاتكا قبل إقراره من الكونجرس، كما أن هذا الانتهاك الواضح للسيادة، من شأنه أن يعزز

---

[1] ) أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق، السنة الجامعية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ص ٩٠ و١١١. وانظر: محمد بوبوش، المرجع السابق.

[2] ) صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص ٥٨٨. وانظر: سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص ١٨٣.وكذلك: وليد عبد الرحيم، المرجع السابق. وكذلك: خليفة عصموني، المركز القانوني للتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدول في ظل القانون الدولي المعاصر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، السنة ٢٠٢١، المجلد ٤، العدد ٣، ص ٨٨٥-٨٨٦

[3] ) أميرة حناشي، المرجع السابق، ص ٩٠. وكذلك: محمد بوبوش، المرجع السابق.

[4] ) من ذلك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، Foreign Corrupt Practices Act (FCPA) انظر: Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.346.
وانظر: رحاب محمد الهادي ابن نوبة، المرجع السابق، ص ٨٥.

[5] ) بول مرقص، المرجع السابق، ص ٣٤. ومنذ إقرار السلطات الأمريكية لهذا القانون بدأت البنوك والمؤسسات المالية العالمية تشكو من تعارضه مع القوانين المحلية في الدول الأخرى وخاصة القوانين المتعلقة بالسرية المصرفية. إلياس بوزيدي، المرجع السابق، ص ١٠٠.

الاستياء من خلال إظهار الولايات المتحدة بمظهر من يفرض قوانينه على الدول الأخرى، وهذا من شأنه تقويض التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي (١). لذلك حتى مع استخدام الاتفاقيات الحكومية الدولية لتفعيل قانون "فاتكا" فإن هذه الاتفاقيات ماهي إلا ستار لفرض القانون الأمريكي على المجتمع الدولي (٢).

وقد عبرت حكومات العديد من دول العالم عن امتعاضها من هذا القانون، لأنها رأت فيه خرقاً لمبدأ المساواة في السيادة، واعتداءً سافراً على السيادة الوطنية لجميع دول العالم (٣)، وفرضاً لقانون داخلي أمريكي عليها جميعاً (٤)، ففي الرابع والعشرين من شهر نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢ أصدرت وزارة المالية الروسية بياناً جاء فيه، أن الموقف الروسي يتمثل في أن قانون "فاتكا" ينتهك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وأنه وفقاً للقانون الروسي لا يمكن الرضوخ لمطالبات سلطات الضرائب الأمريكية. وأشار الخطاب إلى أن الامتثال لقانون "فاتكا" يؤدي إلى انتهاك قوانين السرية المصرفية الروسية، ويؤدي إلى الإضرار بالمؤسسات المالية الروسية، وأن وزارة المالية ستسعى للتفاوض لعقد اتفاقية حكومية دولية (٥).

---

[1] ) Peter Nelson, op. cit., p. 413. وانظر: Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.368.

[2] ) Sean Deneault, op. cit., p.764

[3] ) انظر: نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، المرجع السابق، ص ١١. وكذلك: محمد فرح محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ٣٨٢-٣٨٤. وكذلك: رحاب محمد الهادي ابن نوبة، المرجع السابق، ص ٩١.

[4] ) Sean Deneault, op. cit., p.755
وانظر: فهد الثنيان، المرجع السابق.

[5] ) Elizabeth M. Valeriane, op. cit., p. 883.
وتجدر الإشارة إلى أنه كان من بين العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على روسيا في أعقاب ضمها جزيرة القرم أن أوقفت المفاوضات مع الحكومة الروسية لتوقيع اتفاقية ثنائية لتنفيذ قانون "فاتكا"، لذلك اضطرت البنوك والمؤسسات المالية الروسية بإرسال البيانات المطلوبة إلى دائرة الإيرادات الداخلية

وكما أشار البعض من منتقدي هذا القانون فإنه يعد واحداً من الأمثلة الأكثر وضوحاً للإمبريالية القانونية الأمريكية من خلال امتداد التشريع الأمريكي ليطبق خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية (١).

والحقيقة أن إصدار هذا القانون الذي يتطلب تنفيذه تجاوز الحدود الإقليمية الأمريكية (٢) وفي طريقه للوصول إلى الامتثال العالمي (٣)، يبدو لنا أنه في حقيقته عمل قانوني صادر عن الإرادة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية (٤)، دون أية مشاركة أو حتى تشاور مع الدول

الأخرى، وقد فرضت على جميع الدول الالتزام به سواء عن طريق الترغيب بكسبها لبعض المنافع (ومنح بنوكها ومؤسساتها المالية شهادة حسن سلوك) أو عن طريق الترهيب وذلك بفرض عقوبات على بنوكها ومؤسساتها

---

الأمريكية مباشرة خوفاً من الحجز على أموالها. مما أجبر مجلس الدوما "البرلمان" الروسي لإصدار قانون يسمح لها بذلك. انظر فهد الثنيان، المرجع السابق.

[1] ) Bruce W. Bean & Abbey L. Wright , op. cit., p.335

[2] ) وصف البعض هذا القانون بأنه إلى حد بعيد المثال الأكثر وضوحاً على تجاوز الحدود الإقليمية في التاريخ. انظر: Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, op. cit., p.367.

[3] ) وأجبرتها على قبول فكرة أن السرية المصرفية قد أصبحت من ذكريات الماضي John S. Wisiachas, op. cit., p. 611.

[4] ) ويقصد بالعمل القانوني الصادر بالإرادة المنفردة -في نطاق القانون الدولي –كل عمل يصدر عن الدولة بخصوص موضوع معيّن، وتستهدف من ورائه ترتيب آثار قانونية معينة. انظر: صلاح الدين عامر، ص ٤٦١. وانظر كذلك: الموسوعة العربية متاح على الرابط: http://arab-ency.com.sy/law/details/25782/2 تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/١. وكذلك: خليفة عصموني، المرجع السابق، ص ٨٧٦. وانظر للمزيد: عامر عبد الفتاح الجومرد، خالدة ذنون مرعي الطائي، تأصيل فكرة الإرادة المنفردة للدولة، مجلة الرافدين للحقوق، السنة الحادية عشرة، مجلد ٧، عدد ٢٧، ص ٢١٢ وما بعدها. وتتمثل هذه الأعمال في كونها تنتج آثاراً قانونية معيّنة بصرف النظر عن الإجراءات أو ردود الأفعال التي قد يتخذها أشخاص القانون الدولي الآخرين. انظر: أحمد سليم عطايا، الوجيز في القانون الدولي العام، جدة، ٢٠٢١، ص ٩٢. فإذا ما اشترط هذا العمل الصادر بالإرادة المنفردة لإنتاج آثاره قبولاً أو إجابة لاحقة، فإن ذلك سوف يغير من طبيعته بوصفه عملاً انفرادياً؛ ليجعله اتفاقاً دولياً. انظر: الموسوعة العربية، المرجع السابق. وكذلك: أحمد سليم عطايا، المرجع السابق ذات الإشارة. لأن التصرف القانوني الصادر عن الإرادة المنفردة هو تعبير عن إرادة واحدة وهذا ما يميزه عن التصرفات القانونية الثنائية أو متعددة الأطراف في القانون الدولي. انظر: عباس موضوي، المصادر التقليدية غير الاتفاقية للقانون الدولي العام (ماهيتها وحجيتها)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٧٢-٧٣.

المالية غير المتعاونة معها أو غير الملتزمة به. وبالتالي لا مفر أمام الدول والبنوك والمؤسسات المالية التابعة لها سوى الالتزام بهذا القانون (١).

ويشترط لصحة هذا التصرف الصادر عن الإرادة المنفردة للدولة أن يكون متفقاً مع قواعد القانون الدولي العام التي تحكم موضوعه وألا يخالف هذه القواعد. فالقانون الدولي يعترف للدولة باختصاصات معينة في العديد من المجالات بحيث تستطيع أن تمارس هذه الاختصاصات من خلال تصرفات منفردة تصدر عنها فإذا تصرفت فلا بد من أن يكون تصرفها ضمن الحدود المقررة في القانون الدولي (٢).

وتأسيساً على ذلك فإن الأصل في التصرفات القانونية المنفردة أنها لا تنشئ التزامات على الدول الأخرى ولا يمكن الاحتجاج بها في مواجهتها دون رضاها (٣)، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات بين الدول التي تقوم على أساس المساواة في السيادة بينها، كما أشرنا سابقاً، وليس على أساس التبعية أو خضوع إحداها للأخرى. وبالتالي لا يمكن الاحتجاج بهذه التصرفات في مواجهة الدول الأخرى إلا في حالة موافقة هذه الأخيرة عليها وعلى النتائج المترتبة عليها صراحة أو ضمناً (٤). ويشترط في هذه الموافقة أن تكون خالية من عيوب الرضا كالإكراه وغيره.

---

[1] ) انظر ما سبق في المبحث الثالث. وانظر كذلك: محمد الحايك المرجع السابق.

[2] ) انظر: عباس موضوي، المرجع السابق، ص ٧٨-٧٩. وانظر في الآراء الفقهية حول الطبيعة القانونية للتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدولة، خليفة عصموني، المرجع السابق، ص ٨٨٣ وما بعدها. وانظر للمزيد: عامر عبد الفتاح الجومرد، خالدة ذنون مرعي الطائي، المرجع السابق، ص ٢١٢ وما بعدها. وانظر: صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص ٤٦١ وما بعدها. وكذلك: أحمد سليم عطايا، المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣

[3] ) سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص ١٨٧.

[4] ) عباس موضوي، المرجع السابق، ص ٨٢-٨٣.

وهنا يبرز التساؤل هل تمثل الضغوط الاقتصادية والمالية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول العالم لعقد اتفاقيات معها للالتزام بقانون "فاتكا" نوعاً من الإكراه غير المشروع بالمعنى المقصود في اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩(١) المعروفة بمعاهدة المعاهدات؟

لا شك في أن من شروط صحة المعاهدة أن تكون خالية من عيوب الرضا التي تجعل المعاهدة باطلة أو قابلة للإبطال بحسب العيب الذي شابها. ومن أهم عيوب الإرادة التي تجعل المعاهدة باطلة، الإكراه الذي يصاحب عقدها (٢). وقد حاولت دول العالم الثالث إقناع الوفود المشاركة في مؤتمر فيينا–الذي نتج عنه تبني معاهدة المعاهدات السابق ذكرها–للأخذ بتعريف واسع للإكراه بحيث يشمل الضغط السياسي والاقتصادي، ولكن المؤتمر يأخذ بوجهة نظرها على إطلاقها، وإنما تبنى صيغة فضفاضة للإكراه، بإشارته إلى مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. بالإضافة إلى إقراره إعلاناً تفسيرياً لمفهوم الإكراه العسكري أو الاقتصادي أو السياسي، دان فيه كل استخدام أو التهديد بأي شكل من أشكال للضغط العسكري أو الاقتصادي أو السياسي. واعتبر هذا الإعلان التفسيري جزءاً من الوثيقة الختامية للمؤتمر (٣).

---

[1] ) تنص المادة ٥٢ من الاتفاقية المشار إليها على أن " تعد المعاهدة باطلة إذا تم إبرامها نتيجة التهديد باستخدام القوة أو استخدامها بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة "

[2] ) صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص ٢٧١ وما بعدها. وانظر: سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص ٩٤. حيث يعرف الاكراه بأنه إجبار الدولة على أن تعقد معاهدة دون رضاها.

[3] ) صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص ٢٧٢ وما بعدها. حيث يرى " أن اتفاقية فيينا قد أخذت بالمفهوم الواسع للإكراه الذي يؤدي إلى بطلان المعاهدات إذا ما وقع على أحد أطرافها ". المرجع السابق ص ٢٧٤-٢٧٥. وانظر عكس ذلك: أحمد سليم عطايا، المرجع السابق، ص ٥١. وكذلك: محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام، دار وائل للنشر، ط٣، ٢٠٠٣، ص ٢٣١. حيث يرى أن عدم المساواة في القوة التفاوضية أو في المراكز الاقتصادية أو عدم التعادل في الالتزامات المتقابلة لا يؤثر على صحة المعاهدة، وحتى إذا كانت إحدى الارادتين ضعيفة بالنسبة للأخرى فإن هذا الضعف لا يرقى إلى مرتبة العيب الذي يبطل المعاهدة.

وتأسيساً على ذلك يمكننا القول، إن الولايات المتحدة تمكنت من عقد هذا العدد الكبير من الاتفاقيات الدولية لتنفيذ قانون "فاتكا" لأن الدول الأخرى لم تكن تستطيع الرفض بسبب العقوبات المترتبة على عدم الامتثال لهذا القانون. لذلك اختارت الالتزام بهذه الاتفاقيات مع الولايات المتحدة حتى في الحالات التي تنتهك قوانينها الداخلية. وقد وقعت على هذه الاتفاقيات بطريقة أقرب إلى الاكراه الذي يمارسه الأقوى اقتصادياً، منه إلى اتفاق على مبادئ بين دول متساوية في السيادة (١).

وبناء على ما سبق، يبدو لنا أن المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأخرى–أو التي سوف تعقدها –للالتزام بقانون "فاتكا" على الرغم من أنها "طوعية" في الظاهر، لكن تم التوصل إليها نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الدول المشتركة معها في هذه المعاهدات. بمعنى أنه لم يكن هناك من سبيل أمام هذه الدول سوى الرضوخ لمطالب الولايات المتحدة واختيار أحد نماذج الاتفاقيات التي عرضتها هي عليها (٢). وبالتالي لا يمكن النظر إلى هذه الاتفاقيات إلا أنها معاهدات غير متكافئة كانت وليدة الإكراه الاقتصادي، المتمثل بإشهار سيف العقوبات المالية الهائلة على البنوك والمؤسسات المالية التي لا تلتزم بأحكام قانون "فاتكا" والتي لا قبل لها بتحملها. وهو ما يدفع الدول إلى الموافقة على الاتفاقية، واختيار أحد النماذج المعروضة عليها، لتحافظ على سيادتها على إقليمها ولو شكلياً على الأقل، باعتبار أن المعاهدة تطبق داخل إقليم الدولة باعتبارها قانوناً داخلياً.

---

[1] ) انظر قريب من ذلك: John S. Wisiachas, op. cit., p. 613

[2] ) قريب من ذلك: Sean Deneault, op. cit., p.756
وانظر ما سبق في المبحث الثاني.

أما في الحالة التي تمتنع فيها الدولة عن عقد المعاهدة المطلوبة لتنفيذ قانون "فاتكا" مع الولايات المتحدة، فإن البنوك والمؤسسات المالية العاملة فيها ستضطر للذهاب كلاً على حدة لتوقيع اتفاق مع وزارة الخزانة الأمريكية تلتزم بموجبه بمتطلبات ذلك القانون، لأنه ليس أمامها حل آخر، وبالتالي سيسري القانون الأمريكي داخل إقليم الدولة الممتنعة عن عقد المعاهدة وستخضع هذه المؤسسات لقانون دولة أجنبية مع ما يتضمنه ذلك من إهدار لسيادة الدولة ووجود سلطة أخرى تقوم بفرض قوانينها على الأفراد والمؤسسات داخل إقليمها، وما يتضمنه كذلك من الإطاحة بأهم خصائص سيادة الدولة على إقليمها وهي كونها شاملة لكل الإقليم دون أن تشاركها سلطة أخرى(١).

ونؤيد ما ذهب إليه البعض من أن هذا القانون باعتباره قانوناً أمريكياً ينتهك سيادة الدول حتى لو اتخذ شكل المعاهدة بين الدول المعنية به فلا يزال يشكل خروجاً صارخاً على قواعد القانون الدولي (٢). ولا تعدو الاتفاقيات التي تعقد لتنفيذه سوى غطاءً قانونياً حتى لا تتهم الولايات المتحدة بإكراه الدول الأخرى على الامتثال لتشريعاتها. وحقيقة الأمر أن قانون "فاتكا" لو صدر من دولة أخرى–غير الولايات المتحدة–فبالتأكيد لن يكون له هذا التأثير على دول العالم، لأنه لا تملك أية دولة في العالم القدرة على فرضه كما فعلت الولايات المتحدة.

---

[1] ) انظر عكس ذلك: تركي مصلح مصالحة، المرجع السابق، ص ٦٣.

[2] ) Sean Deneault, op. cit.,pp.754-755.

ويبقى هناك تساؤل لابد من طرحه وهو، ماذا لو أصبحت معظم دول العالم وبنوكها ومؤسساتها المالية أطرافاً في الاتفاقيات الحكومية لتنفيذ قانون "فاتكا"؟

لقد عقدت الولايات المتحدة بالفعل ما يزيد عن مائة اتفاقية لتنفيذ هذا القانون واتخذت الخطوات الكفيلة بزيادة هذا العدد، حتى ان دولاً شهيرة بوجود أكبر عدد من قوانين السرية المصرفية أصبحت أطرافاً في هذه الاتفاقيات. ولا شك أن الكثير من القواعد التي تتضمنها هذه الاتفاقيات عندما تصبح قواعد مقبولة من عدد كبير من دول العالم يمكن أن تغدو قواعد عرفية مقبولة بشكل عام في نطاق القانون الدولي. فهذا التأثير الواسع الذي أحدثه قانون "فاتكا" من خلال تعديل قوانين الدول الأخرى فيما يتعلق بالسرية المصرفية وتبادل المعلومات الشخصية لعملاء البنوك والمؤسسات المالية التزاماً منها بالاتفاقيات التي تبرمها الولايات المتحدة مع هذه الدول سوف يخلق قواعد موحدة في جميع الدول الملتزمة بتنفيذه، وتوحيد هذه القواعد في القوانين الوطنية لمعظم دول العالم من شأنه أن ينقل القاعدة من نطاق القانون الداخلي (الأمريكي)إلى نطاق القانون الدولي. وهذا الأمر –كما يرى البعض–يدعو للقلق من مدى التأثير العميق الذي خلفه هذا القانون على طبيعة القانون الدولي (١).

[1] John S. Wisiachas, op. cit., p. 612-613. (

## المطلب الثاني: تأثير قانون "فاتكا" على الدول العربية

ألقى قانون "فاتكا" على البنوك والمؤسسات المالية العربية –شأنها في ذلك شأن جميع البنوك والمؤسسات المالية في العالم–مهام جسيمة، لم تكن في الحسبان. فقد واجهت تحديات كبيرة لتوفيق أوضاعها مع هذا القانون. ولعل أهم التحديات التي واجهتها تمثلت في التالي:

١–التزام البنوك والمؤسسات المالية العربية بتطبيق قانون دولة أجنبية على المواطن، بالرغم من أن قوانين الجنسية في جميع دول العالم تقضي بمعاملة مزدوج الجنسية كمواطن في الدولة التي يحمل جنسيتها وليس كأجنبي (١).

٢–حجم المعاملات المالية الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وخاصة دول الخليج العربي (٢).

٣–القوانين المتعلقة بالسرية المصرفية وعدم قدرة هذه البنوك على الموازنة بين متطلبات قانون "فاتكا" وبين القوانين الداخلية التي تقضي بالمحافظة على سرية حسابات العملاء وبياناتهم (٣). فضلا عن أن إفشاء هذه المعلومات قد يؤدي إلى فقدانها لقسم كبير من هؤلاء العملاء (٤). ويبدو أن الخطر الأكبر في أن تعمد السلطات الضريبية الأمريكية إلى التدقيق في سجلات البنوك والمؤسسات المالية للتأكد من صحة المعلومات المقدمة منها ومن عدم وجود

---

[1] ) تقدر العديد من المصادر أن عدد المواطنين السعوديين الذين يحملون الجنسية الأمريكية يزيد عن مائتي ألف شخص. انظر: عبده عجلان بابكر سلامة، نايف هذال ماجد القحطاني، المرجع السابق، ص ٣٠١.

[2] ) رشيد خشانة، المرجع السابق.

[3] ) انظر عكس ذلك: هدى كرماني، المرجع السابق، ص ٧٣. حيث ترى أنه من خلال النصوص القانونية فإنه لا حرج على القطاع المصرفي في الامتثال لقانون "فاتكا" لأنه بذلك يحارب التهرب الضريبي والأموال غير المشروعة.

[4] ) المرجع السابق، وكذلك: مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١٢٠.

حسابات أخرى خاضعة للضريبة، وبذلك تصبح جميع حسابات البنوك والمؤسسات المالية العربية مكشوفة لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، التي قد تتقاسمها مع جهات أمريكية أخرى (١).

٤-الكلفة التشغيلية للالتزام التام بقانون "فاتكا" تتطلب من البنوك متابعة الحسابات ومراقبتها وتحديثها باستمرار، وتعديل نظم المعلومات في البنوك وتدريب الموظفين على تطبيق النظم الجديدة علاوة على إنشاء وحدة خاصة لمتابعة تنفيذ القانون وفقاً لآخر التعليمات الصادرة عن السلطات الأمريكية والمحلية في هذا الشأن (٢).

ولتفادي التنازع بين قانون "فاتكا" وقوانين السرية المصرفية في الدول العربية، لجأت هذه الدول -على غرار غيرها من دول العالم-إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية (٣)، بحيث تتمكن البنوك العربية من الالتزام بقانون "فاتكا"، دون أن يحتج أحد بخرقها لقوانين السرية المصرفية (٤). إذ من المعروف أنه وفقاً لنظرية ثنائية القانون، التي تأخذ بها

---

[1] ) . رحاب محمد الهادي ابن نوبة، المرجع السابق، ص ٨٦. وتجدر الإشارة إلى أن المادة التاسعة من الاتفاقية الموقعة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٥، قد نصت على سرية المعلومات التي يتبادلها الطرفان بموجب الاتفاقية. ولا يجوز الإفصاح عنها إلا في حالة إجراءات قضائية ذات صلة بالاتفاقية. متاحة على الموقع:
https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/InformationExchange/Documents

[2] ) مي حسن أحمد طوبار، المرجع السابق، ص ١٢٢. وانظر كذلك: قانون أمريكي مثير للجدل يربك القطاع المصرفي العربي، مرجع سابق.

[3] ) انظر كمثال على هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الموقعة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٥ المشار إليها أعلاه.

[4] ) فمثلاً طلبت الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية من البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لقانون "فاتكا"
-تعديل الاجراءات الداخلية في البنوك.
-تدريب موظفي البنوك بما يمكنهم من استيعاب متطلبات تنفيذ قانون فاتكا.
-العمل على نشر الوعي بقانون فاتكا للعاملين في البنوك، بالإضافة الي بث الوعي وسط جمهور المتعاملين مع تلك البنوك بما يساعدها على الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بقانون فاتكا.

جل الدول العربية لا تكتسب القاعدة القانونية الدولية –وهي هنا المعاهدة الثنائية بين الدولة العربية المعنية والولايات المتحدة الأمريكية بالامتثال لقانون "فاتكا"–صفة الإلزام في دائرة القانون الداخلي، إلا إذا تحولت إلى قواعد قانونية داخلية، وفقاً للإجراءات الشكلية المتبعة في إصدار تلك القواعد (١). وبناء على ذلك تصبح المعاهدة بعد إصدارها في مرتبة التشريع العادي بحيث يلغي اللاحق منهما السابق عليه.

وتأسيساً على ما سبق يجب علينا الاعتراف أن قانون "فاتكا" قد أعاد تشكيل الأوضاع القانونية الناظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية، لأن الالتزام بمتطلباته يقتضي تبني قوانين جديدة مفروضة بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية مما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول بالمخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

والحقيقة أنه لم يكن أمام الدول العربية من سبيل سوى الالتزام التام بهذا القانون (٢)، وقد اختارت الحل الذي رأته مناسباً، وهو عقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية تلتزم بموجبها البنوك والمؤسسات المالية العربية به. وهذه الاتفاقيات تصبح بعد إجراءات شكلية معينة بمثابة قانون داخلي، أي جزء من القانون الوطني للدولة العربية المعنية. ويكون التزام البنك أو المؤسسة المالية العربية بتقديم البيانات المطلوبة حينئذ تنفيذاً لقانون وطني وليس تنفيذاً لقانون أجنبي. وقد أتاحت هذه الاتفاقيات إمكانية تزويد دائرة

---

-تطوير الأنظمة التقنية بالبنوك بحيث تستوعب متطلبات قانون فاتكا. انظر: عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني: المرجع السابق، ص ٣١٤.

[1] ) صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص ١٦٤. وانظر كذلك: محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام "المقدمة والمصادر"، دار وائل للنشر، ط٣، ٢٠٠٣. ص ٢٦٧

[2] ) انظر: محمد فرح محمد عبد الحليم، المرجع السابق، ص ٣٨٤.

الإيرادات الداخلية الأمريكية بالمعلومات المطلوبة من خلال إحدى الجهات الحكومية المعنية (١)، بدلاً من التواصل المباشر بين البنوك والمؤسسات المالية مع هذه الدائرة (٢). وهذا من شأنه حماية القطاع المصرفي ويوفر للبنوك والمؤسسات المالية غطاءً قانونياً من قبل سلطات الدولة بدلاً من تركها أمام تدخلات أمريكية لا يعرف مداها. ويبدو أن هذه الاتفاقيات بين الدول العربية والولايات المتحدة للالتزام بقانون "فاتكا" حققت بعض الفوائد لهذه الدول لعل من أهمها:

١-حماية البنوك والمؤسسات المالية العربية من تبعات عدم الالتزام بالقانون الذي فرضته الولايات المتحدة وتحسين سمعتها في الأسواق المالية العالمية (٣).

٢-الحصول على الحوافز الاقتصادية للامتثال لقانون "فاتكا" نظراً لأهمية السوق المالية الأمريكية للبنوك والمؤسسات المالية العربية، فضلاً عن منحها شرط الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالامتثال لهذا القانون (٤).

---

[1] ) انظر مثلاً المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة لتنفيذ قانون "فاتكا" على الرابط:
https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/InformationExchange/Documents

[2] ) انظر: عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني: المرجع السابق، ص ٣١٣. وكذلك: فهد الثنيان المرجع السابق.

[3] ) انظر ما سبق في المبحث الأول فيما يتعلق بالعقوبات المنصوص عليها في قانون "فاتكا" على البنوك والمؤسسات المالية في حالة عدم الوفاء بمتطلباته. وقد استجابت البنوك والمؤسسات المالية العربية لمتطلبات قانون "فاتكا"، من خلال إعادة صياغة الهياكل
والأنظمة ا لإدارية والمحاسبية والتقنية القائمة وذلك من خلال إصدار مجموعة من التعاميم والإجراءات والقواعد والترتيبات ذات العلاقة بتنفيذ ذلك القانون. انظر قريب من ذلك: عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني: المرجع السابق، ص ٣١٣.

[4] ) نصت المادة السابعة من الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على أن "تمنح المملكة العربية السعودية مزية أي شروط أكثر تفضيلاً ... الممنوحة لسلطة شريكة أخرى بموجب اتفاقية ثنائية ..." ويقصد بالسلطة الشريكة بحسب المادة الأولى من الاتفاقية ذاتها " جهة اختصاص لديها اتفاقية سارية مع الولايات المتحدة لتسهيل تنفيذ قانون ..." فاتكا. انظر نص الاتفاقية المشار إليها أعلاه.

٣-المحافظة على سيادة الدولة من خلال سريان القانون الداخلي للدولة العربية على البنوك والمؤسسات المالية العاملة فيها، وذلك بأن تقوم هذه البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ المعلومات إلى الجهة الحكومية المعنية وليس إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية مباشرة. وبذلك تكون قد امتثلت لقانون وطني وليس لقانون أجنبي.

٤-إن هذه الاتفاقيات مع الحكومة الأمريكية تتيح للسلطات في الدول العربية مراقبة البيانات التي يتم تقديمها لدائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، وتدقيق مدى حساسيتها، كما من شأنها توحيد المعايير بين كافة البنوك والمؤسسات المالية، بدلاً من تركها لاجتهادات كل بنك.

٥-تجنيب البنوك والمؤسسات المالية العربية خسائر كبيرة، وإبعادها عن السوق المالية العالمية في حالة عدم الالتزام بمتطلبات قانون "فاتكا"([1]).

٦-مكافحة ازدواج الجنسية، في الدول التي تمنع المواطن من اكتساب جنسية دولة أخرى ([2]). حيث تبين حصول مئات الآلاف من مواطني الدول العربية على الجنسية الأمريكية إضافة إلى جنسيتهم العربية ([3]).

ولا مناص من القول أخيراً إنه لابد من اتباع نهج مشترك من قبل الدول العربية تجاه قانون "فاتكا" من أجل حماية حقوقها وحقوق مواطنيها على نحو مناسب بما يحقق مصالح جميع الأطراف وبما يكفل احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام.

---

[1] ) فهد الثنيان، المرجع السابق.

[2] ) من ذلك المادة ١١ من نظام الجنسية السعودي " لا يجوز لسعودي أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق من رئيس مجلس الوزراء، والسعودي الذي يتجنس بجنسية أجنبية قبيل الحصول مقدما على هذا الإذن يظل معتبرا سعوديا إلا إذا رأت حكومة جلالة الملك إسقاط الجنسية العربية السعودية عنه تطبيقا لحكم المادة (١٣)". انظر نظام الجنسية العربية السعودية الصادر عام ١٣٧٤هـ -١٩٥٤م. متاح على الرابط: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/d9f183b6-3afc-4405-834f-a9a700f18571/1 تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/١٥.

[3] ) رشيد خشانة، المرجع السابق.

## الخاتمة

اتضح لنا من خلال هذا البحث أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت من خلال قانون "فاتكا" القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي من قبل الأمريكيين، وتحسين وضع الميزانية لديها وملاحقة حركة أموال المواطنين الأمريكيين ومتابعة معلومات الحسابات البنكية والمالية لحملة الجنسية الأمريكية الذين لديهم حسابات بنكية خارج الولايات المتحدة لمحاربة. وهي بهذا القانون تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة، حتى لو اقتضى الأمر تسخير دول العالم وبنوكها ومؤسساتها المالية لخدمة المصالح الأمريكية، ودون أي اعتبار لمصالح هذه الدول وللقوانين النافذة فيها، بل حتى بغض النظر عن قواعد القانون الدولي المستقرة التي تقضي بالمساواة في السيادة بين جميع الدول. ومع ذلك لم يكن أمام دول العالم حتى تتفادى العقوبات التي قد تفرض على بنوكها ومؤسساتها المالية سوى الإذعان لمتطلبات هذا القانون مع البحث عن أفضل السبل للتخفيف من آثاره القانونية والاقتصادية والمالية الضارة، وأن يكون التزامها به متوائماً مع قوانينها الداخلية.

ختاماً يبدو لنا أن قانون "فاتكا" كان عاملاً مساعداً في تبني منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي معياراً عالمياً موحداً للتبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية في جميع أنحاء العالم، وهذا الموضوع خارج نطاق بحثنا.

## النتائج

من خلال ما سبق يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

١-فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا القانون هيمنتها على القطاع المالي في العالم، فليس أمام البنوك والمؤسسات المالية في جميع دول العالم، إلا الخضوع لأحكامه، وإلا تعرضت لاقتطاع نسبة من قيمة أموالها المستثمرة في بنوك أمريكية، فضلاً عن إيقاف التعاون معها.

٢-سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال فرض هذا القانون على جميع الدول لتحقيق مصالحها الخاصة دون النظر إلى مصالح الدول الأخرى ومدى الضرر الذي يلحق ببنوكها ومؤسساتها المالية.

٣-بررت الولايات المتحدة الأمريكية إصدارها قانون "فاتكا" بأنه مجرد آلية رقابية لضمان مكافحة التهرب الضريبي، وتفعيل دور البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في مساعدتها على مواجهته.

٤-يتعارض قانون "فاتكا" مع القوانين الداخلية المتعلقة بالسرية المصرفية، في معظم دول العالم ولا بد من فض هذا التعارض عن طريق إلغاء هذه القوانين أو تعديلها، مع ما يترتب على ذلك من فقدان البنوك والمؤسسات المالية للكثير من عملائها.

٥-إن فرض الولايات المتحدة الأمريكية قوانينها على الدول الأخرى يعد انتقاصاً من سيادة هذه الدول، وامتداداً لهيمنتها ونفوذها من خلال سريان تشريعاتها على غيرها من الدول.

٦-قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نماذج لاتفاقيات ثنائية توقعها مع الدول الراغبة في امتثال بنوكها ومؤسساتها المالية لقانون "فاتكا" على نحو يحفظ لها سيادتها، ولو شكلياً، بحيث تصبح الاتفاقية بعد نفاذها جزءاً من القانون الداخلي للدولة. ومع ذلك يخل هذا القانون بسيادة الدولة من الناحية الواقعية لا محالة لأنه ليس أمام الدول وبنوكها ومؤسساتها المالية من خيار آخر سوى الالتزام به سواء تم التوصل إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية أم لا.

٧-التنازل عن الجنسية الأمريكية -بالنسبة لمزدوجي الجنسية من العرب-لا يعفي المتنازل من دفع الضرائب المستحقة سابقاً عليه، ولا تحميه من ملاحقة السلطات الضريبية الأمريكية ولدى اكتشافها عدم التزامه بواجباته الضريبية خلال السنوات الماضية.

**التوصيات:**

على ضوء ما سبق يمكننا اقتراح تعديل القوانين واللوائح الناظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية وتحديثها باستمرار بما يتناسب مع متطلبات الالتزام بقانون "فاتكا"، ومطالبتها بتعديل اتفاقيات الالتزام بقانون "فاتكا" بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية كلما سنحت الفرصة لذلك، بما يحقق مصالح الطرفين وليس مصالح الطرف الأمريكي فقط.

ودعوة الدول العربية–التي لم توقع بعد على اتفاقية تنفيذه مع الحكومة الأمريكية–أن تبادر لعقد الاتفاقية (واختيار النهج الحكومي التبادلي)، حتى يكون تعامل البنوك والمؤسسات المالية العربية من خلال الجهات الرقابية في بلادها، وذلك للحفاظ على سيادة الدولة ولو بالحد الأدنى.

والدعوة لتوفير مستوى مناسب من الحماية للبيانات الشخصية المنقولة إلى الولايات المتحدة بموجب قانون "فاتكا"، وتحسين شروط الاتفاقيات فيما يتعلق بالمعاملة بالمثل في التبادل التلقائي للمعلومات من قبل الولايات المتحدة. ولابد من تقديم المساعدة القانونية لمواطني الدولة مزدوجي الجنسية الذين يشملهم قانون "فاتكا"–وخاصة بالنسبة للأمريكيين العرضيين – في اختيار الحل الأنسب لهم، سواء قرروا الإبقاء على جنسيتهم الأمريكية أو التنازل عنها. وأخيراً نأمل في مراجعة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا القانون والمطالبة بتعديلها، كلما تحسنت الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية.

**أولاً: أهم المراجع باللغة العربية:**


١-إلياس بوزيدي، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية وأثره على المنظومة المصرفية السويسرية، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد السادس، ٢٠١٨.

٢-ايناس جمعة فهمي شكر، تطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية للبنوك، المتطلبات الأساسية والآثار وتطورات FATCA بالتطبيق على البنوك الأمريكية، المؤتمر الضريبي الثامن عشر: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلد ٤، القاهرة، ٢٠١٢.

٣-أحمد سليم عطايا، الوجيز في القانون الدولي العام، جدة، ٢٠٢١.

٤-أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق، السنة الجامعية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

٥-آسيا هيري، عبد القادر بو عزة، نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية Fatca ودوره في الحد من التهرب الضريبي الدولي – اتفاقية تنفيذ قانون Fatca بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢١.

٦-بشير النقيب، السرية المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٤٣٨، ٢٠١٧.

٧-بول مرقص، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية: الطبيعة القانونية والمفاعيل، مؤتمر قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين الخارجية، FACTA التشريعات النهائية والمستجدات، البحر الأحمر-الأردن، ١-٣ مارس ٢٠١٤.

٨-تركي مصلح مصالحة، تأثير قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) على حماية السرية المصرفية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠.

٩-حمد الحساوي، الكويت تلتزم بالفاتكا، دورية المصارف، اتحاد مصارف الكويت، العدد ١٢٨، يوليو ٢٠١٤.

١٠-خليفة عصموني، المركز القانوني للتصرفات الصادرة عن الإرادة المنفردة للدول في ظل القانون الدولي المعاصر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، السنة ٢٠٢١، المجلد ٤، العدد ٣.

١١-رحاب محمد الهادي ابن نوبة، تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FACTA) على المؤسسات المالية الليبية، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، جامعة المرقب، كلية القانون بالخمس، ٢٠١٨.

١٢-رشيد خشانة، أثرياء الخليج بين الخضوع لقانون "فاتكا" أو التخلي عن البطاقة الخضراء، متاح على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/

١٣-سهيل حسين الفتلاوي، الموجز في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠٠٩.

١٤-سيد عطيتو، ياسر محمد، دور مصر في مواجهة تحديات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي "فاتكا"، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر تطبيق قانون فاتكا على أنظمة الاستثمار في الدول العربية-محاسبياً -ضريبياً، القاهرة، ٢٠١٢.

١٥-صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٥.

١٦-عامر عبد الفتاح الجومرد، خالدة ذنون مرعي الطائي، تأصيل فكرة الإرادة المنفردة للدولة، مجلة الرافدين للحقوق، السنة الحادية عشرة، مجلد ٧، عدد ٢٧

١٧-عباس موضوي، المصادر التقليدية غير الاتفاقية للقانون الدولي العام (ماهيتها وحجيتها)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٨-عبده عجلان بابكر سلامة، هذال ماجد القحطاني: أثر قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" على النظام المصرفي السعودي-دراسة ميدانية-مجلة Global Journal of Economics and Business, Vol. 6, No. 2, 2019,

١٩-عدنان أحمد يوسف، قانون الامتثال للضريبة الأمريكية، مجلة المصارف العربية، العدد ٣٨٩، أبريل ٢٠١٣.

٢٠-فهد الثنيان، فاتكا قانون ضرائب جديد يلاحق غير الملتزمين خارج الولايات المتحدة، جريدة الرياض، العدد ١٦٨١٤، ٢٠١٤ متاح على الموقع: https://www.alriyadh.com/950599

٢١-مثقال عيسى مقطش، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) ودوره في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ٢٠١٣.

٢٢-محمد الحايك، الفاتكا يهدد السيادة والسرية: وحده اتفاق حكومي يجنب البنوك المأزق، متاح على الرابط: https://www.alraimedia.com/article/411737/

٢٣-محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على السيادة الوطنية، منتدى محامي سوريا، ٢٠٠٦/٤/١٩

٢٤-: محمد فرح محمد عبد الحليم، أين نحن من قانون فاتكا؟، مجلة العدل، السنة ١٦، عدد ٤١، ٢٠١٤.

٢٥-محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام "المقدمة والمصادر"، دار وائل للنشر، ط٣، ٢٠٠٣.

٢٦-منى الدعيمي، أحمد بركات، تطبيق الفاتكا سيفتك بمبادئ قانون السرية المصرفية، جريدة الأنباء الكويتية، العدد ١٣٩٤٣، ٢٠١٤، متاح على الموقع: https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/390859/23-06-2013-

٢٧-مي حسن أحمد طوبار، مدى امتثال البنوك العاملة في مصر لضريبة فاتكا FATCA، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٢، العدد ٣.

٢٨-نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دراسة تحليلية للآثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (FATCA) على المؤسسات المالية (دراسة ميدانية)، مجلة الفكر المحاسبي، العدد ٣، ٢٠١٤.

٢٩-هدى كرماني، تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية في ظل السرية المصرفية -حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٥٠، ٢٠١٨.

٣٠-وسام حسن فتوح، قانون فاتكا والمصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٤٠٣، يونيو ٢٠١٤.

## ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية


1-Andrew Belnap, Jacob Thornock, Braden Williams, the Long Arm of the U.S. Tax Law:

Participation Rates and Costs related to Mandated Information Sharing, May 2019,

https://acis.pamplin.vt.edu/content/dam/acis_pamplin_vt_edu/research/2019/Belnap.pdf

2- Bruce W. Bean & Abbey L. Wright, THE U.S. FOREIGN ACCOUNT TAX COMPLIANCE ACT: AMEERICAN LEGAL IMPERIALISM?, ILSA Journal of International & Comparative Law, Vol. 21:2

3- Carlo Garbarino – Bocconi, Giorgio MUSSA, Ewelina MIAZGA, FATCA LEGISLATION AND ITS APPLICATION AT INTERNATIONAL AND EU LEVEL IPOL | Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, July 2022.

**متاح على الرابط:**

https://www.europarl.europa.eu/committees/en/supporting-analyses/sa-highlights

4-Elizabeth M. Valeriane, IRS, Will You Spare Some Change?: Defining Virtual Currency for the FACTA, Valparaiso University Law Review, Vol. 50, Number 3, Spring 2016

5-Jane G. Song, The End of Secret Swiss Accounts?: The Impact of the U.S. Foreign Tax Compliance Act

(FACTA) on Switzerland's Status as a Haven for Offshore Accounts, Northern Journal of International Law  Business, Vol.35,Issue 3 Fall,2015

6- John S. Wisiackas, Foreign Account Tax Compliance Act: What It Could Mean for the

Future of Financial Privacy and International Law, Emory International Law Review, Vol. 31:4,2017.

7-Lisa De Simone, Robecca Lester, Kevin Markle, Transparency and Tax Evasion: Evidence from the Foreign Account Tax Compliance Act (FACTA),September 2017,

https://doi.org/10.1111/1475-679X.12293

8- Peter Nelson, CONFLICT OF INTEREST: RESOLVING LEGAL BARRIERS TO THE IMPLEMENT OF THE FOREIGN ACCOUNT TAX COMPLIANCE, Virginia Tax review, VOL. 32: 387, 2012.

9- Sean Deneault, FOREIGN ACCOUNT TAX COMPLIANCE ACT: A STEP IN THE WRONG DIRECTION,IND. INT,L & COMP. L. REV. , VoL. 24:3, 2014

10-Steven A. Dean, BEYOND THE “MADE IN AMERICA TAX PLAN”: GILTI AND INTERNATIONAL TAX COOPERATION’S NEXT GOLDEN AGE, Pittsburgh Tax Review,Vol. 18, 2021

11- Stjepan GADZO, Irena KLEMENCIC, Effective international information exchange as a key element of modern tax systems: promises and pitfalls of the OECD's common reporting standard, PUBLIC SECTOR ECONOMICS, 41 (2) - (2017

12- Taylor Denson, Goodbye, Uncle Sam? How the Foreign Account Tax Compliance Act is Causing A Drastic Increase in the Number of American Renouncing Their Citizenship, 52 Hous., l., Rev. (2015).

**ثالثاً: المواقع الالكترونية:**

١-موقع وزارة الخزانة الأمريكية:

https://home.treasury.gov/policy-issues/tax-policy/foreign-account-tax-compliance-act

٢-موقع مصلحة الضرائب الأمريكية:

https://www.irs.gov/pub/irs-pdf/p5147.pdf

٣-موقع بنك الراجحي:

https://www.alrajhi-capital.com/-/media/Feature/AlRajhiCapital/PDFs/home-page-.PDFs/FATCA-AR.pdf

٤-موقع وكالة رويترز:

/https://www.reuters.com

٥-موقع الموسوعة العربية:

http://arab-ency.com.sy/law/details/25782/2

٦-موقع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية:

https://zatca.gov.sa/ar/eServices/Pages/default.aspx

٧-موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي:

https://www.boe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx